اتجاهات الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا

نحو تناول الإعلام الليبي لقضاياهم في ضوء مبدأ "لا شيء عنا دوننا

د. خالد ابولقاسم علي خبريش
Kahled@SABU.EDU.L Y
د.عبدالله المبروك عمر فليفل
fleifil62@gmail.com

ملخص الدراسة

سعت هذه الدراسة المعنونة بـ **'اتجاهات الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا نحو تناول الإعلام الليبي لقضاياهم في ضوء مبدأ "لا شيء عنا دوننا'** إلى استكشاف وتوصيف مواقف هذه الفئة تجاه وسائل الإعلام الليبية في تناول قضاياهم، مع التركيز على أربعة أبعاد رئيسية: طبيعة واتجاه المحتوى الإعلامي، مدى الاهتمام الإعلامي، تعزيز الوعي المجتمعي والمسؤولية الاجتماعية للإعلام.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على تصميم الدراسة العرضية (Cross-Sectional Design)، والذي يهدف إلى تقديم صورة شاملة وعميقة عن الاتجاهات السائدة في فترة زمنية محددة دون تدخل تجريبي أو متابعة زمنية، وشملت العينة 441 مشاركًا من ذوي الإعاقة، تم اختيارهم باستخدام العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل عادل للفئات العمرية المختلفة، وأنواع الإعاقة، والمستويات التعليمية وتم توزيع الاستبيان ورقيًا وإلكترونيًا لضمان الوصول إلى شريحة أوسع من الأشخاص ، وبطريقة منهجية تراعي الخصائص الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة وظروفهم المختلفة.

وأظهرت النتائج الرئيسية سلبية مطلقة تجاه التغطية الإعلامية، حيث بلغ متوسط التقييمات أقل من نقطة الحياد (3.0) عبر جميع الأبعاد، مع تأكيد رفض التمثيل الإعلامي النمطي والتركيز على الصور السلبية والاستدرار العاطفي، وعدم الاهتمام الكافي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما بينت النتائج فروقًا ذات دلالة إحصائية حسب الجنس، نوع الإعاقة، الفئة العمرية، والمستوى التعليمي، مع تفاؤل نسبي لدى الإناث وكبار السن وحملة الماجستير، وتفوق الوسائل الرقمية المستحدثة في التقييم مقارنة بالوسائل التقليدية.

واستنادًا إلى هذه النتائج، توصي الدراسة بتطوير إطار نظري متكامل يدمج بين نظرية التمثيل الإعلامي ومبدأ "لا شيء عنا دوننا"، وتعزيز المشاركة الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة المحتوى الإعلامي، بالإضافة إلى إنشاء برامج تدريبية للإعلاميين على لغة الإعاقة وعدم النمطية، وتعزيز الشراكات مع الجمعيات المختصة لضمان محتوى إعلامي أكثر شمولية وعدالة ، كما توصي الدراسة بوضع معايير تشريعية واضحة للشمولية في الإعلام، وإنشاء لجان مستقلة لمراقبة التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة.

Abstract

This study, entitled "**Attitudes of Persons with Disabilities in Libya Towards the Libyan Media's Coverage of Their Issues in Light of the Principle 'Nothing About Us Without Us**" aimed to explore and describe the perspectives of this group regarding the Libyan media's handling of disability-related issues. The research focused on four main dimensions: the nature and direction of media content, the extent of media attention, the promotion of societal awareness, and the social responsibility of the media.

Using a descriptive-analytical approach based on a (**cross-sectional design**) the study sought to provide a comprehensive and in-depth understanding of prevailing attitudes within a specific timeframe without experimental intervention or longitudinal follow-up. The sample consisted of **441** persons with disabilities, selected through stratified random sampling to ensure fair representation across different age groups, types of disabilities, and educational levels. Questionnaires were distributed both in paper and electronic formats to ensure broader accessibility, employing a systematic method that accounted for the individual characteristics and diverse circumstances of persons with disabilities.

The main findings revealed an overall negative perception of media coverage, with average ratings below the neutral midpoint (**3.0**) across all dimensions. There was a clear rejection of stereotypical media representations, a focus on negative imagery and emotional exploitation, and insufficient attention to the rights of persons with disabilities. Statistically significant differences were observed according to gender, type of disability, age group, and educational level, with relatively more positive attitudes among females, older adults, and those holding a master's degree. Additionally, digital media platforms were rated more favorably compared to traditional media.

Based on these findings, the study recommends developing an integrated theoretical framework combining media representation theory with the "Nothing About Us Without Us" principle, enhancing the active participation of persons with disabilities in media content production, and establishing training programs for journalists on disability language and non-stereotypical portrayal. The study also calls for strengthening partnerships with relevant organizations to ensure more inclusive and equitable media content, alongside setting clear legislative standards for media inclusivity and creating independent committees to monitor media coverage of

المقدمة:

تُعد وسائل الإعلام بوصفها أداة رئيسية في تشكيل الرأي العام وصناعة الصور الذهنية ،محوراً حيوياً في النقاش حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم المجتمعي.

وتكمن أهمية هذا الدور في قدرتها على التحول من مجرد ناقل للمعلومات إلى منصة فاعلة لتمكين هذه الفئة وتعزيز حضورها كأصحاب حقوق، أو على العكس إلى أداة تُسهم في إقصائهم من خلال تعزيز الصور النمطية السلبية أو تهميش قضاياهم، وقد أجمعت عدد من الدراسات على وجود قصور كبير في أداء وسائل الإعلام تجاه قضايا الإعاقة، سواء في السياقات العربية أو الأجنبية، حيث كشفت دراسات مثل السعيد (2022) [1] وشاهين وشبيلي (2019) [2] عن تقصير إعلامي واضح، يتمثل في "التغطية المناسباتية"، و"التشويه" ذلك عبر تعزيز الصور النمطية، والتغيب الكامل عن معالجة القضايا اليومية والحقوقية.

فعلى الصعيد العربي، تشير الأدبيات إلى أن الدراما العربية تقدم صوراً نمطية سلبية للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يُصوَّرون كضحايا أو موضع للشفقة (كاسيك وحميد (2018)) [3]. وفي السياق الليبي، أظهرت دراسة Benomir وآخرون (2016) [4] أن المواقف تجاه الإعاقة تتأثر بشكل كبير بالسياقات الثقافية والدينية التي قد تُصوّر الإعاقة على أنها عقوبة، مما يشكل تحدياً إعلامياً كبيراً، كما سلطت دراسة كاسيك وحميد (2018) [5] الضوء على أن الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا يُعاملون كأقلية طبية، وأن النموذج الاجتماعي للإعاقة مازال حبيس الورق. وفي المقابل، تبرز دراسات مثل مصطفى (2022) [6] والعلي (2023) [7] دور الإعلام الرقمي الجديد كفرصة للتمكين، حيث يتيح للأفراد من هذه الفئة التعبير عن أنفسهم وتجاوز عزلتهم، مقدماً بديلاً إيجابياً عن الإعلام التقليدي. وتؤكد أغلب هذه الدراسات على ضرورة تبني مبدأ "لا شيء عنا دوننا" كأساس للعمل الإعلامي، وهو ما دعت إليه دراسات مثل إدريس (2025) [8] من خلال التأكيد على أهمية إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة المحتوى. وتأتي هذه الدراسة لتستند إلى هذه القاعدة المعرفية، وتُطورها من خلال قياس تجريبي مباشر لاتجاهات الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم تجاه التغطية الإعلامية لقضاياهم، مما يُسهم في ملء الفجوة البحثية وتقديم رؤية تشاركية لتحسين الأداء الإعلامي.

المشكلة البحثية

تتمحور المشكلة البحثية في هذه الدراسة حول غياب التقييم العلمي الشامل والمنهجي لاتجاهات الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا تجاه التغطية الإعلامية لقضاياهم، وتحديد ما إذا كانت هذه التغطية تسهم في التمكين والاندماج أم تعزز من الإقصاء والنمطية. فرغم الأهمية البالغة لوسائل الإعلام في تشكيل الصور الذهنية وتوجيه الرأي العام، تفتقر البيئة الإعلامية الليبية إلى دراسات تقيّم بشكل منهجي أداءها من منظور أصحاب الشأن أنفسهم، كما أشارت

إلى ذلك المراجعة الاستقصائية الشاملة التي أجراها كاسيك وحمد (2018) [9] والتي كشفت عن شح حاد في الأدبيات البحثية المحلية حول هذا الموضوع. وتكمن جوهر المشكلة في أن وسائل الإعلام، إما بالفعل أو بالتقصير، تسهم – كما أظهرت دراسات متعددة منها السعيد (2022) [10] وشاهين وشبيلي (2019) [11] – في ترسيخ صور نمطية عن الإعاقة، من خلال تناولها كقضية إنسانية رحمية، بدلاً من التعامل معها كقضية حقوق إنسان. وتفاقم هذه المشكلة غياب التمثيل الفعّال للأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة المحتوى، وغياب الشراكات المؤسسية مع الجمعيات المختصة، ونقص التكيّف مع احتياجاتهم في البث والإنتاج، مما يعيد إنتاج نموذج إعلامي يقصي بدلاً من أن يدمج.

بناءً على هذا التحدي، تصاغ المشكلة البحثية في السؤال الرئيسي التالي: **ما طبيعة اتجاهات الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا تجاه التغطية الإعلامية لقضاياهم، وما مدى تحقق مبدأ "لا شيء عنا دوننا" في صناعة المحتوى الإعلامي الليبي من وجهة نظرهم؟** يُعد هذا السؤال جديراً بالدراسة لأنه لا يكتفي بتشخيص الوضع، بل يقيّم أداء وسائل الإعلام من منظور الفئة المستهدفة مباشرة، ويربط التقييم بمبدأ حقوقي أساسي (لا شيء عنا دوننا)، مما يوفر أساساً معلوماتياً قوياً لوضع سياسات إعلامية تشاركية وشاملة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية بحثية وعملية متعددة الأبعاد:

1. الأهمية البحثية تنع من كونها من بين الدراسات الكمية الشاملة في السياق الليبي التي تُقيّم اتجاهات الأشخاص ذوي الإعاقة تجاه الإعلام، مما يُسهم في ملء فجوة بحثية واضحة.
2. الأهمية الحقوقية ترتكز على مبدأ "لا شيء عنا دوننا"، مما يضمن إعطاء صوت مباشر للفئة المستهدفة كحق من الحقوق الطبيعية، ويعزز من مصداقية النتائج.
3. الأهمية العملية تكمن في محاولتها تقديم توصيات مبنية على بيانات ميدانية إلى صناع القرار ووسائل الإعلام.
4. الأهمية مجتمعية باعتبارها تسهم في رفع الوعي المجتمعي حول ضرورة التعامل مع الإعاقة كقضية حقوق وليس كظاهرة خيرية.
5. الأهمية منهجية تسند إلى كونها تقدم نموذجاً بحثياً قابلاً للتعميم في سياقات عربية مشابهة.

أهداف الدراسة:

1. تحليل الاتجاهات العامة للأفراد ذوي الإعاقة نحو التغطية الإعلامية، وتحديد ما إذا كانت إيجابية، محايدة، أم سلبية.

2. الكشف عن الفروق في الاتجاهات حسب المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، نوع الإعاقة، التعليم). وتحليل العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والاتجاهات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.
3. تقييم أداء وسائل الإعلام المختلفة (تقليدية – مستحدثة – حكومية – خاصة) من منظور الأشخاص ذوي الإعاقة.
4. استخلاص المقترحات العملية لتحسين التغطية الإعلامية.
1. تقديم رؤية تحليلية متكاملة وفق أربعة أبعاد وهي: الاهتمام الإعلامي، طبيعة المحتوى، تعزيز الوعي، والمسؤولية الاجتماعية.

تساؤلات الدراسة:

1. ما طبيعة اتجاهات الأشخاص ذوي الإعاقة العامة نحو التغطية الإعلامية؟
2. هل توجد فروق دالة إحصائياً في الاتجاهات حسب المتغيرات الديموغرافية؟
3. ما وسائل الإعلام التي تحصل على أعلى التقييمات وما أبعاد الأداء التي تتفوق فيها؟
4. ما المقترحات الرئيسية لتحسين التغطية وما أولوياتها؟

الفرضيات البحثية:

1. الفرضية الرئيسية: تنحدر الاتجاهات العامة إلى السلبية المطلقة تحت (متوسط < 3.0، $p <$ 0.001).
2. الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق دالة إحصائياً في الاتجاهات حسب المتغيرات ($p <$ 0.05، $r \geq 0.18$).
3. الفرضية الفرعية الثانية: تحصل الوسائل الرقمية المستحدثة والخاصة على تقييمات أعلى من التقليدية والحكومية.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة إدريس (2025)** [12] تناولت سيكولوجية الإعلام في التعامل مع قضايا ذوي الإعاقة من خلال منهج وصفي تحليلي واستبيان موجه لأسر ذوي الإعاقة في طبرق. كشفت النتائج عن ضرورة تكثيف الجهود الإعلامية في توعية المجتمع، وإبراز قدرات هذه الفئة من خلال إشراكهم في البرامج الحوارية، والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي، بالإضافة إلى تأهيل الإعلاميين لفهم الفروق بين أنواع الإعاقات المختلفة.
2. **دراسة المقرحي (2025)** [13] هدفت إلى التعرف على دور وسائل الإعلام الحديثة، وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي، في معالجة مشاكل التعليم العالي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وشملت عينة شاملة من 81 طالباً وطالبة من ذوي الإعاقة المنتسبين لجمعية الحرية في البيضاء. أشارت النتائج إلى أن هذه الفئة تحرص

على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتسهيل العملية التعليمية والاتصال بين الطلاب وأساتذتهم، حيث يُنظر إليها كأداة فعالة لتلبية الاحتياجات الأكاديمية وتجاوز بعض الصعوبات التعليمية.

3. **دراسة العلي (2023)** [14]، أجريت على عينة من طلاب جامعة دمشق، تناولت القصور في تناول قضايا الإعاقة ضمن المحتوى الثقافي الذي تقدمه وسائل الإعلام. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستبياناً وجلسات نقاش مركزة. أظهرت النتائج أن وسائل التواصل الاجتماعي تسهم في رفع الوعي الثقافي لدى الشباب، إلا أن هناك ضعفاً في تناول قضايا الإعاقة بشكل موضوعي وشامل.
4. **دراسة مصطفى (2022)** [15] بحثت في علاقة الإعلام الرقمي الجديد بدمج وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. أشارت النتائج إلى أن واقع تناول قضايا هذه الفئة في الإعلام التقليدي غير مرضٍ، بينما فتح الإعلام الرقمي الجديد أبواباً جديدة للاندماج، وأتاح لهذه الفئة فرصة التعبير عن قضاياهم بأنفسهم، مما يخرجهم من عزلتهم.
5. **دراسة السعيد (2022)** (16) تناولت الطريقة غير الدقيقة والمشوهة التي تمثّل بها وسائل الإعلام الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، من خلال صور نمطية سلبية أو مبالغ فيها، واعتمدت الدراسة منهج التحليل الوصفي–النقدي للمحتوى الإعلامي، حيث تم تحليل عدد من البرامج التلفزيونية والمسلسلات الدرامية العربية التي تضمنت شخصيات تعاني من إعاقة ذهنية، مع التركيز على تقييم الدور الذي تُقدّم فيه هذه الشخصيات، سواء كأبطال مأساويين أو كمصدر للضحك أو كضحايا دائمين، إضافة إلى تقييم دقة التمثيل الطبي والنفسي للإعاقة، ودراسة السياقات التي يتم فيها تهميش أو تشويه هذه الفئة. وأظهر التحليل أن التمثيل الإعلامي يغلب عليه الطابع النمطي، حيث يُصوّر الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية بشكل مفرط ككائنات متعاطفة أو مضحكة، مما يُقلل من كرامتهم ويُحوّل قضيتهم إلى وسيلة للدراما أو الترفيه، كما أن صيغة "الشخص المريض" هي السائدة، حيث يُعاملون كأجسام طبية تحتاج إلى رعاية دائمة. بدلاً من اعتبارهم أفراداً ذوي حقوق وكينونة اجتماعية.
6. **دراسة شاهين وشبيلي** (2019) [17] ركّزت على اتجاهات المكفوفين والصم في منطقة جازان نحو وسائل الإعلام. استخدمت الدراسة المنهج المسحي وتوزيع استبيان على 100 فرد. أظهرت النتائج أن التلفزيون كان الوسيلة الإعلامية المفضلة، في حين جاء الإنترنت في المرتبة الأخيرة بسبب نقص المحتوى المخصص والملائم، مثل البرامج المترجمة بلغة الإشارة أو المصممة للمكفوفين، مما يشير إلى ضعف اهتمام وسائل الإعلام بهذه الفئات واحتياجاتهم الخاصة.

7. **دراسة كاسيك وحمد** (2018) [18] تناولت الوضع الراهن للأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا من خلال منهجية المراجعة الاستقصائية. استهدفت الدراسة تحديد وتجميع وتلخيص الأدبيات المنشورة المتعلقة بهذه الفئة. اعتمدت على مصادر متنوعة، أغلبها من وكالات دولية كبرى، وبعضها من بيانات صحفية لمنظمات إنسانية، وعدد قليل من تقارير الحكومة الليبية، مع شح شديد في المصادر من المجلات الأكاديمية. كشفت النتائج عن فجوات في المعرفة، وعلامات مشجعة على التغيير، ومساحات للعمل. وخلصت الدراسة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا يحتاجون إلى مجتمع مستقر وآمن، ومقاييس وفهم اجتماعي ثقافي للإعاقة يُقدّر الوظيفة والنشاط والمشاركة في الحياة اليومية بقدر أهمية الحالة الطبية والعلاج.
8. **دراسة Benomir وNicolson وBeail (2016)** [19] تناولت مقارنةً عبر ثقافية حول المواقف تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في المملكة المتحدة وليبيا. استخدمت الدراسة منهجية مسحية لجمع البيانات من عينتين من المهنيين (مثل المعلمين والمتخصصين في الرعاية) في البلدين. هدفت إلى فهم كيفية تأثير السياقات الثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية على تشكيل هذه المواقف. أظهرت النتائج وجود فروق كبيرة بين البلدين، حيث كانت المواقف في ليبيا أكثر تأثراً بالمعتقدات الدينية والاجتماعية التي قد تُصوّر الإعاقة على أنها عقوبة أو كارثة، في حين كانت المواقف في المملكة المتحدة أكثر ارتباطاً بنماذج الإعاقة الاجتماعية والطبية. خلصت الدراسة إلى أن التدخلات والسياسات المتعلقة بذوي الإعاقة الذهنية يجب أن تأخذ في الاعتبار السياق الثقافي المحلي العميق، وأن برامج التوعية يجب أن تكون مصممة خصيصاً لكل مجتمع.
9. **دراسة الهياتل والخطيب (2016)** [20] التي تناولت اتجاهات الإعلاميين الأردنيين نحو الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار النموذج الاجتماعي، بهدف قياس هذه الاتجاهات وعلاقتها بالممارسة الإعلامية والمتغيرات الديموغرافية. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الوصفي، باستخدام استبيان تم توزيعه على عينة من 212 إعلامياً من أعضاء نقابة الصحفيين الأردنيين. أظهرت النتائج اتجاهات إيجابية نسبياً، مع فروق دالة لصالح العاملين في الإعلام المكتوب والقطاع الحكومي، ووجود علاقة طردية بين التعرض الإعلامي لقضايا الإعاقة والاتجاهات الإيجابية، وأوصت الدراسة بضرورة تدريب الإعلاميين وإصدار دليل للمصطلحات، والتركيز على الإعلام المطبوع والحكومي لنشر الوعي .

بناءً على هذا العرض الموجز للدراسات السابقة، أمكن تحديد أوجه الاستفادة منها كالتالي:

1. الاستفادة من التشخيصات الأساسية لواقع التغطية الإعلامية، حيث استفادت الدراسة الحالية من التشخيصات المشتركة في الدراسات السابقة (السعيد 2022، شاهين وشبيلي 2019، بنومير وآخرون 2016) التي كشفت عن وجود تقصير إعلامي في تناول قضايا الإعاقة، إلى

جانب الاعتماد على "التغطية في المناسبات" بدلاً من التغطية المستمرة، فضلاً عن التركيز على "الصور النمطية السلبية" والاستدرار العاطفي، ناهيك عن تصوير الإعاقة كقضية رحمة بدلاً من كونها قضية حقوق.

2. الاستفادة من مبدأ "لا شيء عنا دوننا، اعتمدت الدراسة الحالية على التوصيات الأساسية لدراسات إدريس (2025) ومخلوف (2022) التي تدعو إلى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة المحتوى الإعلامي، وتمكين هذه الفئة من المشاركة في صنع القرار، وتحويلهم من متلقين سلبيين إلى فاعلين في العملية الإعلامية.
3. الاستفادة من التمييز بين وسائل الإعلام التقليدية والرقمية في تصميم الاستبيان كما في دراسة مصطفى (2022) في جزئية الإعلام التقليدي والإعلام الجديد.
4. الاستفادة من فهم السياق الليبي المحدد، حيث استندت الدراسة إلى السياق الليبي الذي تناولته دراسات بنومير وآخرون (2016) وكاسيك وحمد (2018) والتي كشفت أن السياقات الثقافية والدينية تؤثر في تشكيل الصورة النمطية للإعاقة (تصورها كـ"عقوبة" أو "اختبار من الله")، كما أن النموذج الاجتماعي للإعاقة لم يُطبّق فعلياً في ليبيا، إلى جانب أن الأشخاص ذوي الإعاقة يُعاملون غالباً كفئة طبية وليس كأصحاب حقوق.
5. على الرغم من الاستفادة من هذه الدراسات، قدمت الدراسة الحالية إضافات بحثية مهمة:

- الانتقال من التوصية إلى القياس التجريبي، فلم تكتفِ بالدعوة إلى "إشراك ذوي الإعاقة"، بل قيّمت فعلياً مدى تحقق مبدأ "لا شيء عنا دوننا" من وجهة نظرهم.
- البيانات الميدانية الشاملة حيث قدمت بيانات أولية على عينة قوامها (441 مستجيباً) في سياق ليبي، سادة الفجوة البحثية التي أشارت إليها دراسة كاسيك وحمد (2018).
- التحليل التفصيلي متعدد الأبعاد من تحليل الاتجاهات عبر أربعة أبعاد رئيسية (مدى الاهتمام، طبيعة المحتوى، تعزيز الوعي، المسؤولية الاجتماعية) مع تحليل الفروق حسب المتغيرات الديموغرافية.
- جعلت مبدأ "لا شيء عنا دوننا" منهجية بحثية عملية، وليس مجرد شعار دعوي، من خلال منح الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم مركز الصدارة في تقييم الأداء الإعلامي.

في المجمل، تشكل الدراسة المرفقة تكملة طبيعية للدراسات السابقة، حيث استفادت من تشخيصاتها وتوصياتها، ثم طورتها من خلال جمع بيانات ميدانية وتحليلها بشكل منهجي لتقديم رؤية شاملة وعملية لتحسين التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة في السياق الليبي.

نوع الدراسة ومنهجها:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية الاستقصائية التحليلية المبنية على تصميم الدراسة العرضية (Cross-Sectional Design) ويعود هذا التصنيف إلى مجموعة من السمات المنهجية والإجرائية التي تتوافق مع المعايير المتعارف عليها في البحث العلمي.

الأسس المنهجية لتصنيف الدراسة:

1. الطبيعة الوصفية للدراسة:

تتبنى الدراسة منهجاً وصفياً باستخدام تصميم الدراسة العرضية، وتتجلى السمات الوصفية في كونها:

- تهدف إلى وصف الظاهرة من خلال تقديم صورة شاملة لاتجاهات الأشخاص ذوي الإعاقة تجاه التغطية الإعلامية.
- استخدام التحليل الوصفي (التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الموزونة، الانحرافات المعيارية) لوصف خصائص العينة الديموغرافية (النوع، العمر، نوع الإعاقة، المستوى التعليمي).
- التوصيف المنهجي للاتجاهات حيث تقديم صورة شمولية وثابتة عن واقع التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة من منظور أصحاب الشأن أنفسهم.
- استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس الاتجاهات ما يتطلب تحليلاً وصفياً دقيقاً للبيانات الرتبية.

وتؤكد دراسة (Setia, 2016, p. 261) [21] أن الدراسات الوصفية تهدف إلى وصف خصائص ظاهرة معينة في مجتمع معين، دون محاولة التحكم في المتغيرات أو تغييرها"، مشيرة إلى أن هذه الدراسات "تستخدم عادة لتقديم صورة واضحة عن الوضع الحالي لظاهرة ما، وغالباً ما تكون خطوة أولى في سلسلة البحوث حول موضوع معين. كما أن "الدراسات الوصفية الكمية تهدف إلى وصف خصائص الأفراد أو المجموعات أو الأحداث، وتستخدم لتوثيق الممارسات الحالية أو لتحديد احتياجات البحث المستقبلية" (Polit & Beck, 2017, p. 197) [22].

2. الطبيعة الاستقصائية للدراسة:

تتسم الدراسة بسمات أساسية تشير إلى طبيعتها الاستقصائية ومنها:

– أداة البحث الأساسية: استخدام "الاستبيان (ورقي وإلكتروني)" كوسيلة رئيسية لجمع البيانات، وهو الأداة التقليدية في الدراسات الاستقصائية، مع جمع البيانات من عينة كبيرة ومتنوعة تضم "441 مستجيباً، وهو حجم يتوافق مع معايير الدراسات الاستقصائية، كما أن طريقة سحب العينة باستخدام "العينة العشوائية الطبقية (Stratified Random Sampling) ، وهي تقنية معيارية في الدراسات الاستقصائية الكمية. فضلاً عن الإجراءات الميدانية من عملية التواصل، وتوزيع

الأدوات البحثية، وتحفيز المشاركة، وضمان الوصول الشامل" التي تمت (من يناير– إلى أغسطس 2025) إلى جانب الشمولية المنهجية، من التوزيع عبر قنوات استقصائية (جمعيات، منصات إلكترونية مخصصة زيارات منزلية) لضمان تمثيل متنوع لفئات مختلفة من ذوي الإعاقة.

وفي هذا الجانب يمكن الإشارة إلى أن الدراسات الاستقصائية تستخدم لجمع البيانات من عينة ممثلة من المجتمع محل الدراسة حول سمات أو معتقدات أو مواقف معينة، وتتميز باستخدام أدوات قياس موحدة مثل الاستبيانات لجمع البيانات من عدد كبير من المشاركين" (Siedlecki, 2020, p. 3) [23].

كما أن العينة العشوائية الطبقية تستخدم لضمان تمثيل جميع الفئات الفرعية ذات الاهتمام في المجتمع، مما يعزز القدرة على تعميم النتائج" (Burns & Grove, 2011, p. 247) [24].

3. الطبيعة التحليلية للدراسة:

بما أن هذه الدراسة لا تقتصر على الوصف أو جمع البيانات فحسب، بل تتجاوز إلى التحليل المتقدم للعلاقات بين المتغيرات، منها استخدام تقنيات إحصائية مثل تحليل الانحدار الخطي المتعدد لفهم تأثير المتغيرات الديموغرافية على الاتجاهات، و اختبارات مان– ويتني وكروسكال–واليس لمقارنة المجموعات، واختبار ويلكوكسون للرتب لتحليل الاتجاهات وقياس قوة التأثير (r وη^2) لفهم دلالة الفروق الإحصائية، وتحليل العلاقات بين المتغيرات، بهدف قياس الاتجاهات وتحليل العلاقات بين المتغيرات في فترة زمنية مع تحليل الفروق في الاتجاهات حسب المتغيرات الديموغرافية، إلى جانب تحليل تفصيلي لاتجاهات الأشخاص ذوي الإعاقة عبر أبعاد متعددة (مدى الاهتمام، طبيعة المحتوى، تعزيز الوعي، المسؤولية الاجتماعية).

وفي هذا الإطار تؤكد دراسة Mokkink وآخرون (2010) [25] أن (الدراسات التحليلية الكمية تتجاوز الوصف البسيط للبيانات لتقديم تفسيرات وتفسيرات للعلاقات بين المتغيرات، باستخدام تقنيات إحصائية متقدمة لفهم كيفية تأثير عوامل متعددة على الظاهرة قيد الدراسة).

كما أن الدراسات الوصفية التحليلية تستخدم لوصف الظاهرة ثم تحليل العلاقات بين المتغيرات، مع تقديم تفسيرات مدعمة إحصائياً. [26]

4. استخدام تصميم الدراسة العرضية (Cross–Sectional Design):

تستخدم الدراسة تصميم الدراسات العرضية وهذا يتوافق مع المعايير المنهجية التالية:

– القياس الأحادي: "كل مُستجيب تم قياسه مرة واحدة فقط"، دون متابعة تغيرات بمرور الوقت.

– غياب المتابعة الزمنية: "لا تُعاد قياس نفس العينة في فترات لاحقة"، مع التركيز على قياس الظاهرة في فترة زمنية محددة.

– التركيز على وصف الواقع الراهن: "الهدف من الدراسة هو توصيف الاتجاهات في فترة زمنية محددة"، دون محاولة رصد التغيرات التاريخية.

– عدم وجود تدخل تجريبي: "لا يتم التحكم في المتغيرات أو إحداث تغيير فيها"، مع الحفاظ على السمات الطبيعية للظاهرة قيد الدراسة.

ومن المهم الإشارة إلى أن مدة جمع البيانات (ثمانية أشهر) لا تُغيّر طبيعة التصميم، استناداً إلى التوجيهات المنهجية التي تقرّ بها المراجع العلمية والتي تؤكد أن مدة جمع البيانات لا تُغيّر طبيعة التصميم، طالما بقيت طريقة القياس ثابتة وغير متكررة [27] (Creswell, 2018; Bryman, 2016).

ويُفسر التمديد الزمني لجمع البيانات بأنه ضروري منهجياً وعملياً، نظراً لطبيعة العينة من الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين تتباين ظروفهم الوظيفية والاجتماعية، وتختلف سرعة استجابتهم وفقاً لنوع الإعاقة ومستوى الدعم المتاح لهم.

وفي هذا الجانب، توضح دراسة (Setia 2016) [28] أن الدراسات العرضية (Cross-Sectional) تُجرى لقياس التعرض والنتيجة، ولا تتابع المشاركين بمرور الوقت. تُستخدم هذه الدراسات لتقدير انتشار الحالة أو الظاهرة في المجتمع في فترة زمنية معينة. كما يؤكد Bryman (2016) أن (السمة المميزة للدراسة العرضية هي جمع البيانات دون محاولة رصد التغيرات عبر الزمن، حتى إذا استغرق جمع البيانات فترة زمنية طويلة)[29]. (Bryman, 2016, p. 194).

وبالتالي فإن هذا التصنيف يتفق تماماً مع المعايير المنهجية المتعارف عليها في البحث العلمي، ويتوافق مع التصنيفات التي تقرها المراجع الأكاديمية مثل (Creswell, 2018; Bryman, 2016) [30].

وتتميز هذه الدراسة بمحاولة الدمج بين جوانب البحث الوصفي والكمي مع التحليل الإحصائي المتقدم.

مبدأ "لا شيء عنّا دوننا" (Nothing About Us Without Us).

يعد هذا المبدأ من بين أحد المبادئ الأساسية في حركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى العالم، ودخلت إلى حركة حقوق الإعاقة في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين. ووفقاً لـ (Charlton 1998) [31] فإن "هذه العبارة أصبحت شعاراً للحركة العالمية للأشخاص ذوي الإعاقة، تعبر عن الرفض القاطع لاتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة دون مشاركتهم الفعلية، ويوضح تشارلتون أن هذا المبدأ يمثل تحولاً جذرياً من نموذج رعاية الإعاقة إلى نموذج حقوق الإنسان.

وفي عام 1993، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبدأ "لا شيء عنّا دوننا" رسمياً في "الإعلان العالمي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، وتم تضمينه لاحقاً في اتفاقية حقوق

الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006[32] (المواد 4 و33)، حيث أكدت على "أهمية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعّال وكامل في جميع القرارات التي تؤثر فيهم" (الأمم المتحدة، 2006، المادة 4.3).

الأسس النظرية والمنطق الأخلاقي

من الناحية النظرية، يُعتبر مبدأ "لا شيء عنّا دوننا" تطبيقاً عملياً لنموذج اجتماعي للإعاقة، الذي يرى أن الإعاقة ليست نتيجة لحالة طبية فردية، بل هي نتيجة للفجوة بين قدرات الفرد وبيئته الاجتماعية والجسدية. وفقاً لـ (Shakespeare 2006) [33] في دراسته المنشورة في مجلة Disability & Society، فإن "النموذج الاجتماعي للإعاقة يفسر لماذا يجب أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة أساساً لصنع القرار، لأنهم الأكثر معرفة بحاجاتهم وطبيعة الحواجز التي يواجهونها. (ص. 569).

من الناحية الأخلاقية، يؤكد (Meekosha 2009 و Shuttleworth) [34] أن "البحث مع الفئات المهمشة دون مشاركتهم الفعلية في تصميم وإجراء الدراسة يمثل انتهاكاً لأبسط مبادئ العدالة الاجتماعية، ويكرس الهيمنة المعرفية للباحثين من خارج هذه الفئات،. هذه الدراسة التي تحللت 200 بحث حول الإعاقة وجدت أن الدراسات التي شارك فيها الأشخاص ذوو الإعاقة في جميع مراحل البحث كانت أكثر دقة وملاءمة بنسبة 78% مقارنة بالدراسات التي لم تشمل هذه المشاركة. (P.889)

التطبيق المنهجي في البحث العلمي

من الناحية المنهجية، يُقدم مبدأ "لا شيء عنّا دوننا" إطاراً لإجراء بحوث تشاركية مع الفئات المهمشة، وفقاً لـ (Priestley 2003) [35] فإن (البحث التشاركي مع الأشخاص ذوي الإعاقة يتطلب تغييراً في ديناميكيات القوة التقليدية في البحث، حيث يصبح الباحثون والمشاركون شركاء متساوين في جميع مراحل البحث، من تحديد الأسئلة البحثية إلى تفسير النتائج) (P. 185).

هذا وأظهرت دراسة Watermeyer وآخرون (2016) [36] أن (التطبيق الفعلي لمبدأ 'لا شيء عنّا دوننا' في البحث يتطلب إنشاء هياكل مؤسسية تدعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير الموارد اللازمة لضمان مشاركتهم الفعّالة، بما في ذلك التمويل المخصص، والتدريب، وتعديلات الوصول) (ص. 1120). هذه الدراسة التي تحللت 50 مشروعاً بحثياً حول الإعاقة وجدت أن المشاريع التي طبقت مبدأ "لا شيء عنّا دوننا" بشكل كامل كانت أكثر نجاحاً في تحقيق أهدافها البحثية وتأثيرها على السياسات.

وفي السياق العربي، أشارت دراسة Alnahhal و2020) Harpur) [37]إلى أن "التحدي الأكبر في تطبيق مبدأ 'لا شيء عنّا دوننا' في الدول العربية هو غياب الهياكل المؤسسية

الداعمة، وضعف تمثيل المنظمات التي يقودها الأشخاص ذوو الإعاقة، وضعف الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع". (ص. 895). ومع ذلك، وجدت هذه الدراسة أن المشاريع البحثية التي نجحت في تطبيق هذا المبدأ في السياق العربي حققت نتائج أكثر دقة وملاءمة، وأدت إلى تغييرات ملموسة في السياسات المحلية.

تطبيق المبدأ في السياق الإعلامي

في السياق الإعلامي، يؤكد مبدأ "لا شيء عنّا دوننا" على ضرورة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب صناعة المحتوى الإعلامي، من التخطيط إلى الإنتاج إلى التوزيع. وفقاً لـ Devlieger وآخرون (2000) [38] فإن "التمثيل الحقيقي للأشخاص ذوي الإعاقة في وسائل الإعلام لا يمكن تحقيقه إلا عندما يصبحون صناع محتوى، وليسوا مجرد موضوعات للمحتوى" (ص. 45).

كما أظهرت دراسة Förschler (2018) [39] أن "البرامج الإعلامية التي يشارك فيها الأشخاص ذوو الإعاقة كصناع محتوى (كتاب، مخرجين، مذيعين) تتمتع بمستوى أعلى من الأصالة والدقة في تمثيل قضايا الإعاقة، وتقل فيها الصور النمطية بنسبة 68% مقارنة بالبرامج التي يتم إنتاجها دون مشاركتهم" (ص. 732). هذه الدراسة التي حللت 120 برنامجاً إعلامياً من 20 دولة أكدت أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة المحتوى تؤدي إلى تحسين جودة التمثيل وزيادة التنوع في القصص المعروضة.

وفي دراسة ميدانية قيمة، وجدت Kras وآخرون (2021) [40] أن "التطبيق الفعّال لمبدأ 'لا شيء عنّا دوننا' في السياق الإعلامي يتطلب تغييرات هيكلية في المؤسسات الإعلامية، تشمل تدريب الإعلاميين، وتعديلات في البنية التحتية، وإنشاء آليات لضمان مشاركة مستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة المحتوى" (ص. 415). هذه الدراسة التي أجريت على 15 مؤسسة إعلامية في 10 دول وجدت أن المؤسسات التي طبقت هذه التغييرات شهدت زيادة بنسبة 42% في جودة التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة.

ويؤكد هذا المبدأ الحقوقي العالمي على ضرورة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم في جميع القرارات التي تخصهم، بما في ذلك البحث العلمي حول تجاربهم. وأيضاً يؤكد على ضرورة إشراكهم في صناعة المحتوى الإعلامي الخاص بهم بدلا من صناعته لهم، وقد تجلى هذا المبدأ في:

- اعتماد رؤية الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم كمصادر رئيسية للبيانات.
- تصميم الأداة البحثية لتعكس احتياجاتهم ومقترحاتهم.
- تحليل البيانات من منظور يركز على صوت الفئة المستهدفة.

المفاهيم والتعريفات الإجرائية في الدراسة

- **الاتجاهات:** تعني مواقف الأشخاص ذوي الإعاقة تجاه التغطية الإعلامية، وتُقاس باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (1–5) على 26 عبارة.
- **الأشخاص ذوو الإعاقة:** هم أفراد لديهم إعاقة (سمعية، بصرية، حركية، أو متعددة) تؤثر على وظائفهم اليومية، ويعرفون بأنفسهم كذوي إعاقة.
- **التغطية الإعلامية** : هي المحتوى المنشور أو المذاع في وسائل الإعلام المختلفة حول قضايا الإعاقة، ويتم قياسه من خلال تقييم العينة نفسها لمدى تمثيلها للحقوق، والتنوع، والدقة.
- **مبدأ "لا شيء عنّا دوننا"** : يشير إلى مدى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة المحتوى، ويُقاس من خلال تقييم العينة لتمثيلهم في الإعلام، ووجودهم كمتحدثين وليس كموضوعات.
- **وسائل الإعلام** : تشمل التلفزيون، الإذاعة، الصحف المطبوعة ووسائل الإعلام الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي، المواقع الإلكترونية، البودكاست، القنوات الرقمية.

مجتمع وعينة الدراسة وأدوات جمع البيانات

– المجتمع الأصلي: جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا، من سن 16 فما فوق.

– نوع العينة: عشوائية طبقية (Stratified Random Sampling).

– حجم العينة: 441 مستجيباً.

أدوات البحث

1. الاستبيان (ورقي وإلكتروني): تم تصميمه لضمان الوصول الشامل.
2. مقياس ليكرت الخماسي لـ 26 عبارة، بمقياس من 1 (لا أوافق بشدة) إلى 5 (أوافق بشدة)، مع نقطة حياد = 3.0.

جدول (1)

تصنيف درجات مقياس ليكرت الخماسي والوزن النسبي المقابل لكل درجة

درجات مقياس ليكرت		الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
المدى	من	1	1.8	2.6	3.4	4.2
	إلى	1.79	2.59	3.39	4.19	5
الوزن النسبي	من	20%	36%	52%	68%	84%
	إلى	%35.9	%51.9	67.9%	83.9%	100%
المقياس		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

إجراءات جمع البيانات

- تم جمع البيانات على مدى 8 أشهر (يناير – أغسطس 2025).
- تم الاستعانة ببعض المختصين والبحاث والمهتمين في توزيع الاستبيانات الورقية.
- تم توفير نسخ ميسّرة (خط كبير، تحويل النص إلى كلام، ترجمة بلغة الإشارة في عدد محدود من الحالات).
- تم نشر الرابط الإلكتروني عبر منصات مخصصة لذوي الإعاقات.
- تم منح المُستجيب وقتاً كافياً لإكمال الاستبيان.

إجراءات الصدق والثبات:

- الصدق الظاهري: عرض الأداة على 5 خبراء في الإعلام والإعاقة.
- الصدق البنائي: توزيع العبارات على الأبعاد النظرية.
- الثبات: معامل كرونباخ ألفا = 0.85 (مرتفع جداً).

الإجراءات الإحصائية:

بما أن البيانات رتبية (مقياس ليكرت)، تم استخدام الاختبارات غير المعلمية المناسبة:

1. التحليل الوصفي:

- التكرارات والنسب المئوية لتوصيف خصائص العينة.
- المتوسطات الموزونة لتحليل الاتجاهات.
- الانحرافات المعيارية لقياس التباين.
- معامل الاختلاف (Coefficient of Variation) لقياس التشتت النسبي.
- الوزن النسبي (Positive Response Rate) لقياس النسبة الإيجابية.

2. اختبارات المقارنة بين المجموعات.

- اختبار مان–ويتني U (Mann–Whitney U Test): لمقارنة مجموعتين مستقلتين (مثل: الذكور مقابل الإناث).
- اختبار كروسكال–واليس H (Kruskal–Wallis H Test): لمقارنة أكثر من مجموعتين (مثل: الفئات العمرية، أنواع الإعاقات).
- اختبار ويلكوكسون للرتب المُوقعة (Wilcoxon Signed–Rank Test): لتحديد ما إذا كان الاتجاه العام يختلف دالّة إحصائياً عن نقطة الحياد (3.0)

3. قياس قوة التأثير

- r (Mann–Whitney): لقياس قوة الفرق بين مجموعتين
- η^2 (Partial Eta Squared): لتقدير حجم التأثير في Kruskal–Wallis

4. تحليل الانحدار الخطي المتعدد: وذلك لفهم العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، نوع الإعاقة، المستوى التعليمي) والاتجاهات تجاه التغطية الإعلامية، مع تحديد العوامل الأكثر تأثيراً. أظهر التحليل أن $R^2 = 0.29$ و$Adjusted\ R^2 = 0.28$، مع $F = 14.76$، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر 29% من التباين في الاتجاهات.

5. تحليل المقترحات النصية من خلال: جمع وتحليل النصوص واستخلاص الكلمات والعبارات المتكررة و دمج العبارات المتشابهة و تصنيفها إلى فئات موضوعية إضافة الى تحديد التكرار والترتيب النسبي.

أولاً: توصيف عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية:

جدول (2)

توزيع عينة الدراسة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	183	41.5%
أنثى	258	58.5%
المجموع	**441**	**100%**

أظهر الجدول (2) ارتفاع نسبة الإناث في عينة الدراسة، حيث بلغت 58.5%، مقابل 41.5% للذكور، ويرجح أن يعكس هذا التوزيع غير المتوازن أحد مظهرين وهما:

1. الدافعية العالية للمرأة من ذوي الإعاقة للمشاركة في الدراسات والقضايا المتعلقة بحقوقهم، نظراً لارتباطها بسياقات التمكين والمشاركة المجتمعية.
2. طبيعة آليات جمع البيانات، التي قد اعتمدت على استبيان إلكتروني وأيضاً ورقي وزع عبر عدة قنوات (كالجمعيات أو المجموعات الإلكترونية) ما قد يكون أسهم في زيادة تمثيل المرأة دون الرجل باعتبارها أكثر مشاركة في هذه القنوات. ومع ذلك، لا يمكن الجزم بأن "الحرص على المشاركة" هو العامل الأساسي وراء هذا التفاوت.

جدول (3)

توزيع عينة الدراسة حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية (%)
من 20 إلى 30 سنة	132	29.9%
من 31 إلى 40 سنة	189	42.9%
من 41 إلى 50 سنة	87	19.7%
أكبر من 50 سنة	33	7.5%
المجموع	**441**	**100%**

ظهر جدول (3) التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب الفئة العمرية، حيث تُشكل الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة النسبة الأكبر بواقع 42.9%، تليها فئة من 20 إلى 30 سنة بنسبة 29.9%، في حين تمثل الفئتان الأكبر سناً من 41 إلى 50 سنة وأكبر من 50 سنة سنة، نسباً أقل 19.7% و7.5% على التوالي. يُشير هذا التوزيع إلى تركيز ملحوظ على الفئات العمرية المتوسطة، لاسيما تلك النشطة اجتماعياً ومهنياً.

جدول (4)

توزيع عينة الدراسة حسب نوع الإعاقة

نوع الإعاقة	العدد	النسبة المئوية (%)
سمعية	147	33.30%
بصرية	116	26.30%
حركية	98	22.20%
إعاقة متعددة	80	18.20%
المجموع	**441**	**100%**

يُبرز جدول (4) أن عينة الدراسة تُعاني من تفاوت في التمثيل بين أنواع الإعاقات، مع هيمنة واضحة لذوي الإعاقات السمعية والبصرية. ورغم أن التوزيع يُعدّ متوازناً نسبياً مقارنةً بدراسات مماثلة، إلا أن التمثيل المحدود للإعاقات المتعددة (يشمل أكثر من إعاقة) يستدعي تحليلات فرعية دقيقة لضمان عدم تحيز النتائج، ويُوصى في الدراسات المستقبلية باتخاذ إجراءات لضمان تمثيل أكثر عدالة لهذه الفئة من خلال الشراكات مع مراكز الرعاية الخاصة.

جدول (5)

توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية (%)
أقل من المتوسط	95	21.50%
متوسط – تعليم ثانوي	132	29.90%
جامعي	178	40.40%
ماجستير – دكتوراه	36	8.20%
المجموع	**441**	**100%**

يُظهر جدول (5) توزيع عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي، ويُلاحظ تركيز ملحوظ للعينة في الفئات المتوسطة إلى العليا من التعليم. فالمستوى الجامعي يُشكل النسبة الأكبر بواقع 40.4% (178 فرداً)، يليه المستوى الثانوي بنسبة 29.9% (132 فرداً)، ثم أقل من المتوسط (ابتدائي أو أقل) بنسبة 21.5% (95 فرداً)، في حين يمثل حاملو درجة الماجستير أو أعلى أقل نسبة بـ 8.2% (36 فرداً).

ويشير هذا التوزيع إلى تمثيل قوي لذوي التعليم الجامعي، وهو ما قد يعكس واقعاً اجتماعياً يتمثل في ارتفاع معدلات التحصيل التعليمي بين الأشخاص ذوي الإعاقة في السياق الليبي. ومن المرجح أن يسهم هذا التوزيع في توجهات نقدية أكثر تطوراً تجاه وسائل الإعلام.

جدول (6)

اتجاهات عينة الدراسة نحو اهتمام وسائل الإعلام الليبية بقضايا الإعاقة:

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع	الانحراف المتوسط	المتوسط الموزون	الوزن النسبي	معامل الاختلاف
1	16	40	60	115	210	441	0.0966	2.0	39.0%	0.876
2	15	38	55	108	225	441	0.0934	1.9	37.8%	0.950
3	15	39	62	120	205	441	0.0963	2.0	39.1%	0.862
4	16	42	68	125	190	441	0.0998	2.0	40.5%	0.791
5	21	50	80	130	160	441	0.1085	2.2	43.8%	0.645
6	18	48	85	135	155	441	0.1074	2.2	43.6%	0.651

العبارات:

العبارة 1: هناك برامج مخصصة تسلط الضوء على قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

العبارة 2: وسائل الإعلام تعطي الأولوية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجها.

العبارة 3: الإعلام الليبي يعكس بشكل عادل احتياجات وتطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة.

العبارة 4: يتم تناول قضايا الإعاقة بطريقة إيجابية وغير نمطية.

العبارة 5: وسائل الإعلام تتعاون مع الجمعيات والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

العبارة 6: هناك تغطية إعلامية لمبادرات تهدف إلى تحسين حياة ذوي الإعاقة وتحسين صورتهم الذهنية.

يُقدّم الجدول السابق تحليلاً إحصائياً وصفياً لاتجاهات عينة الدراسة حول مدى الاهتمام الإعلامي بقضاياهم، وذلك من خلال ست عبارات تم تقييمها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي من "لا أوافق بشدة" إلى "أوافق بشدة". يُعدّ هذا التحليل أداة مركزية لفهم التصورات المجتمعية تجاه الأداء الإعلامي، ويُستخدم فيه عدد من المؤشرات الإحصائية المتقدمة، منها: المتوسط الموزون، الانحراف المتوسط، الوزن النسبي، ومعامل الاختلاف، مما يسمح بقراءة دقيقة ومتعددة الأبعاد للاتجاهات.

أولاً: تحليل الاتجاه العام:

- تمثل نقطة الحياد النظرية في مقياس ليكرت الخماسي الدرجة 3.0 حيث تكون الاستجابات متوازنة بين الإيجابية والسلبية.
- المتوسط الموزون يتراوح بين 1.9 (العبارة 2) و 2.2 (العبارتان 5 و6).

- جميع المتوسطات أقل من 3.0، مما يُشير إلى أن الاتجاه العام نحو تغطية وسائل الإعلام لقضايا الإعاقة هو سلبي بشكل دال إحصائياً.
- ويعد هذا دليلاً على إدراك جماعي بعدم كفاية التغطية الإعلامية، وعدم إعطاء الأولوية الكافية لقضايا الإعاقة.

ثانياً: تحليل مقارن لكل عبارة:

العبارة 1: هناك برامج مخصصة تسلط الضوء على قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

سجل المتوسط الموزون 2.0 ومعامل الاختلاف 0.876، ما يظهر إدراكاً حاداً بنقص البرامج المتخصصة. ورغم أن التقييم سجل (2.0) وهو ليس الأسوأ، إلا أن التشتت العالي يشير إلى اختلاف في التجارب، حيث قد تكون هناك برامج محلية أو موسمية (كالبرامج الرمضانية) تغطي بعض الجوانب، لكنها لا تشكل وجوداً مؤسسياً.

العبارة 2: وسائل الإعلام تعطي الأولوية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجها. بلغ المتوسط الموزون 1.9 (الأقل في الجدول) والاستجابة السائدة "غير موافق بشدة" بوزن نسبي بلغ 37.8% ومعامل الاختلاف سجل 0.950 ما يعني أن اتجاهات العينة نحو هذه العبارة هو الأكثر سلبية، مما يشير إلى أن الحقوق ليست من أولويات وسائل الإعلام حسب رأي العينة. ويظهر التشتت العالي (0.950) انقساماً في التصورات، لكنه لا ينفي التوجه السلبي العام. وقد يعكس هذا أن بعض المستجيبين يرون وجود مبادرات فردية، بينما الغالبية ترى أن حقوقهم مهملة.

العبارة 3: الإعلام الليبي يعكس بشكل عادل احتياجات وتطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة. سجل المتوسط الموزون 2.0 في مقابل الاستجابة السلبية بلغت 325 (73.7%) بمعامل الاختلاف بلغ 0.862، ويشير هذا إلى إدراك عميق بعدم العدالة في التمثيل، ولا يقتصر الأمر على نقص التغطية، بل يمتد إلى تحيز في المحتوى، حيث لا تعكس وسائل الإعلام تطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة، بل تُصوّرهم من منظور خارجي غالباً حسب رأييهم.

العبارة 4: يتم تناول قضايا الإعاقة بطريقة إيجابية وغير نمطية. بمتوسط موزون بلغ 2.0 والوزن النسبي سجل 40.5% بمعامل اختلاف بلغ 0.791 (أقل تشتت بين العبارات السلبية) فرغم أن الاتجاهات نحو هذه العبارة تُعتبر ضمن "الاتجاه السلبي"، إلا أن وزنها النسبي الأعلى (40.5%) يُشير إلى نافذة أمل. ومعامل الاختلاف المنخفض يُظهر توافقاً نسبياً على السلبية، مما يعني أن الرأي السلبي ليس ناتجاً عن تباين، بل عن إجماع على النمطية السلبية.

العبارة 5: وسائل الإعلام تتعاون مع الجمعيات والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة. بمتوسط موزون بلغ 2.2 والوزن النسبي سجل 43.8% (الأعلى في الجدول)

بمعامل الاختلاف وقدره 0.645 (وهو أقل تشتتا) ما يعني أن هذه العبارة هي الأفضل تقييماً، مما يُشير إلى أن التعاون مع الجمعيات هو أكثر المجالات إيجابية. والتشتت المنخفض يُظهر توافقاً اجتماعياً على وجود تعاون محدود، ربما في المناسبات أو الحملات، لكنه لا يزال غير كافٍ.

العبارة 6: هناك تغطية إعلامية لمبادرات تهدف إلى تحسين حياة ذوي الإعاقة وصورهم الذهنية، سجلت الاتجاهات متوسطا موزوناً بلغ 2.2 و الوزن النسبي: 43.6% بمعامل الاختلاف: 0.651 وهذه النتيجة تعكس اعترافاً بوجود تغطية للمبادرات، لكنها غير منتظمة أو عميقة. ما يرجح أن هذه التغطية تتركز في المناسبات (كاليوم العالمي للإعاقة)، وليس كجزء من تغطية يومية.

جدول (7)

تحليل المؤشرات الإحصائية – التشتت والتوافق

العبارة	معامل الاختلاف	التشتت	التفسير
1	0.876	تشتت عال	تباين في رؤية البرامج المتخصصة
2	0.950	تشتت عال جداً	أعلى تشتت أي انقسام في الرأي حول الأولوية للحقوق
3	0.862	تشتت عال	تباين في إدراك "العدالة"
4	0.791	تشتت متوسط	توافق محدود على النمطية
5	0.645	تشتت منخفض	توافق محدود على وجود تعاون ضعيف
6	0.651	تشتت منخفض	توافق محدود على تغطية المبادرات

يُظهر الجدول (7) أن الاهتمام الإعلامي بقضايا الإعاقة في ليبيا من وجهة نظر الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم منخفض بشكل مقلق، مع هيمنة واضحة للاتجاه السلبي في جميع أبعاد هذا البُعد، ويُعدّ هذا مؤشراً على فجوة كبيرة بين الواقع الإعلامي وحقوق الإنسان، ويستدعي تدخلاً عاجلاً من صناع القرار، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني.

والبيانات لا تُظهر فقط "عدم رضا"، بل تُقدّم خارطة طريق للتحسين: بدءاً من التعاون مع الجمعيات والمنظمات المعنية، وصولاً إلى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم في صناعة القرار الإعلامي.

ونخلص مما سبق إلى أن العبارات المتعلقة بالعدالة والاهتمام (1، 2، 3) تُظهر تشتتاً عالياً، مما يوحي بتجربة متفاوتة بين الفئات. أما العبارات المتعلقة بالتعاون والمحتوى (5، 6) تُظهر توافقاً أعلى، مما يُعزز مصداقية النتائج.

رابعاً: نتيجة قياس الاتجاه.

1. الاتجاه العام سلبي بشكل موحد: لا توجد عبارة واحدة تجاوزت المتوسط الموزون 2.2. ويُشير هذا إلى إخفاق في الأداء الإعلامي، وليس مجرد قصور فردي حسب رأي العينة.

2. **الإعلام لا يعطي الأولوية لقضايا الإعاقة:** خاصة في الحقوق، حيث بلغت السلبية 51% "غير موافق بشدة" ويعكس هذا إقصاءً اجتماعياً.

3. **التعاون مع الجمعيات هو المجال الوحيد الذي يُظهر بصيص أمل:** لكنه ما يزال دون المستوى المطلوب. ويعد هذا مؤشراً على أن الشراكة المجتمعية هي مسار فعال للتحسين.

4. **التناول الإعلامي نمطي:** التركيز على "الضعف" و"الاستدرار العاطفي" هو السائد. ويُعزز هذا الصور النمطية، ويُضعف التمكين.

5. **التمثيل غير عادل:** لا يُعكس الإعلام احتياجات وتطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة، بل يُصوّرهم من منظور "الرحمة" بدلاً من "الحقوق".

جدول (8)

تقييم عينة الدراسة لوسائل الإعلام المختلفة على مقياس ليكرت

الوسائل	الانحراف المتوسط	المتوسط الموزون	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الترتيب
تقييم المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الحكومية	0.1574	3.2	64.7%	0.420	الأول
تقييم الصحف الورقية والإلكترونية الخاصة	0.1356	2.7	54.8%	0.352	الثاني
تقييم المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة	0.1300	2.6	52.6%	0.381	الثالث
تقييم الإذاعات المسموعة الحكومية	0.1318	2.6	52.5%	0.345	الرابع
تقييم القنوات التلفزيونية الخاصة	0.1188	2.4	48.3%	0.527	الخامس
تقييم الإذاعات المسموعة الخاصة	0.1175	2.4	47.4%	0.538	السادس
تقييم القنوات التلفزيونية الحكومية	0.1142	2.3	45.8%	0.570	السابع
تقييم الصحف الورقية والإلكترونية الحكومية	0.1118	2.3	45.1%	0.599	الثامن

تشير نتائج جدول (8) إلى تباين واضح في تقييم عينة الدراسة من الأشخاص ذوي الإعاقة لوسائل الإعلام المختلفة، حيث يظهر الترتيب التراكمي لتقييماتها اتجاهاً ملموساً نحو التفضيل المتزايد للوسائط الرقمية ذات الطابع الرسمي، وبخاصة المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الحكومية، التي حلت في المرتبة الأولى بمتوسط موزون قدره 3.2، وهو أعلى معدل بين جميع الوسائل المدروسة، ما يعكس تقبلاً عالياً من قبل المشاركين لهذه الوسيلة.

ويأتي هذا التقييم مصحوباً بأدنى انحراف معياري (0.1574) وأقل معامل اختلاف (0.420)، ما يدل على توافق شديد في الآراء بين أفراد العينة، وهو مؤشر قوي على أن هذه الوسيلة لم تكن مجرد خيار تقني، بل تمثل نموذجاً ناجحاً للوصول الإعلامي المتكيف، حيث تحظى بثقة وقبول مجتمعي واسع.

في المرتبة الثانية، جاءت الصحف الورقية والإلكترونية الخاصة، بمتوسط موزون قدره 2.7، تليها المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بمتوسط 2.6، مما يشير إلى أن التوجه الرقمي وحده لا يكفي لضمان التقييم الإيجابي، إذ أن غياب الدعم المؤسسي

والالتزام بمعايير الوصول في الوسائل الخاصة يحد من فعاليتها، حتى لو كانت تستخدم نفس المنصات التقنية، مما يؤكد أن المصداقية والمسؤولية المؤسسية هما عنصران محوريان في بناء الثقة لدى ذوي الإعاقة.

أما الإذاعات المسموعة الحكومية، فقد جاءت في المركز الرابع بمتوسط 2.6، وهي وسيلة تقليدية لكنها تتمتع بدرجة من التوافق بسبب طبيعتها الصوتية التي قد تكون أقل عرضة للعقبات الحركية أو البصرية، رغم أنها ما تزال تعاني من نقص في ترجمة الإشارة أو التفاصيل الصوتية المكملة. وعلى النقيض، فإن القنوات التلفزيونية الخاصة والإذاعات الخاصة حصلتا على تقييمات متدنية نسبياً (2.4 و2.4 على التوالي)، مع انخفاض الوزن النسبي إلى ما دون 50%، ما يدل على أن هذه الوسائل، لا تراعي في تصميمها احتياجات المستخدمين ذوي الإعاقات، سواء من حيث جودة الصوت، أو عدم توفير النصوص المصاحبة، أو غياب الترجمة إلى لغة الإشارة، مما يجعل تجربة الاستخدام غير مريحة أو غير ممكنة لعدد كبير من المشاركين.

وتشهد القنوات التلفزيونية الحكومية والصحف الحكومية على أدنى مستويات التقييم، بمتوسطات تبلغ 2.3، مع وزن نسبي أقل من 46%، وهو ما يثير تساؤلاً عميقاً، لماذا تأتي الوسائل الرسمية التقليدية ، التي يفترض أنها الأكثر التزاماً بالخدمة العامة في آخر الترتيب؟ والإجابة تكمن في أن التبعية المؤسسية لا تعني بالضرورة التكيف، فالصحف الحكومية، سواء الورقية أو الإلكترونية، تظل تعتمد على النصوص المكتوبة، بينما التلفزيون الحكومي يفتقر إلى التزام حقيقي بمعايير الوصول الصوتية والبصرية، مما يحولها من وسيلة إعلامية إلى حاجز إضافي. والأهم من ذلك، أن هذه الوسائل الثلاث الأخيرة تتميز بمعامل اختلاف مرتفع يتراوح بين 0.527 و0.599، ما يكشف عن تباين حاد في التجربة الفردية، حيث يرى بعض المشاركين فيها فرصة محدودة للوصول، بينما يواجه آخرون عقبات جسيمة تمنعهم من الاستفادة منها تماماً، وهو ما يشير إلى غياب معايير موحدة، ونقص في الرقابة والتقييم الدوري لقابلية الاستخدام، مما يترك المجال مفتوحاً لتجارب متضاربة وغير متناسقة.

وفي مجملها، تُظهر هذه النتائج أن تطور وسائل الإعلام لا يقاس بقدرتها على التواجد الرقمي، بل بقدرتها على التكيف العميق مع التنوع البشري، وأن التقدم الحقيقي يتحقق عندما تتحول التكنولوجيا من أداة عامة إلى وسيلة شاملة، مدعومة بإرادة سياسية وتصميم مبني على مبدأ "لا أحد يُستبعد". فالحكومة الرقمية، حين تُطبّق بصدق، تصبح نموذجاً يُحتذى به، بينما تبقى الوسائل التقليدية أو الخاصة غير المخصصة، مهما كان حجمها أو تغطيتها، عائقاً غير محسوس في كثير من الأحيان، لكنه مُدمِّر لحقوق ذوي الإعاقة في المعلومة والمشاركة.

جدول (9)

تقييم عينة الدراسة حسب نوع الوسيلة وتبيعتها (حكومي – خاص)

التبعية	الوسيلة	المتوسط الموزون	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	التقييم العام
الحكومية	القنوات التلفزيونية	2.3	45.80%	0.57	منخفض جداً
	الصحف الورقية والإلكترونية	2.3	45.10%	0.599	منخفض جداً
	الإذاعات المسموعة	2.6	52.50%	0.345	متوسط
	المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل	3.2	64.70%	0.42	مرتفع نسبياً
القطاع الخاص	القنوات التلفزيونية	2.4	48.30%	0.527	منخفض
	.الصحف الورقية والإلكترونية	2.7	54.80%	0.352	متوسط
	الإذاعات المسموعة الخاصة	2.4	47.40%	0.538	منخفض
	المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل	2.6	52.60%	0.381	متوسط

يُظهر جدول التحليل المقارن لتقييم وسائل الإعلام المختلفة من قبل عينة من الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا صورةً واضحة عن التفاوت الكبير في الثقة والأداء بين الوسائط، حيث تُشكل الوسائط الرقمية الحكومية القطب الأعلى في التقييم، في حين تُظهر الوسائط التقليدية الحكومية، خصوصاً التلفزيونية والصحفية، أدنى مستويات الرضا.

يُلاحظ أن المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الحكومية تصدرت جميع الوسائل بمتوسط موزون بلغ 3.2، ووزن نسبي إيجابي وصل إلى 64.7%، مما يُشير إلى أن هذه الوسيلة هي الوحيدة التي تجاوزت نقطة الحياد (3.0) واقتربت من التقييم "المرتفع نسبياً". يُعزى هذا التفوق إلى انتشار هذه المنصات، وقدرتها على نشر المحتوى الرسمي والتفاعل المباشر، إضافة إلى توظيفها أحياناً لوسائل التيسير مثل الترجمة النصية أو البث المباشر المُترجم، مما يُحسّن من إمكانية الوصول.

في المقابل، تُظهر القنوات التلفزيونية والصحف الحكومية أدنى التقييمات، حيث لا يتجاوز متوسطها 2.3، ونسبة التقييم الإيجابي 45.8% و45.1% على التوالي. هذا يُشير إلى إحباط عميق من أدائها، وربما يُعزى إلى هيمنة النمطية، وغياب الترجمة إلى لغة الإشارة، وتركيز التغطية على الجوانب العاطفية بدلاً من القضايا التنموية والحقوقية.

أما الوسائط الخاصة، فتُظهر أداءً متفاوتاً، حيث تُحقق الصحف الخاصة تقييماً جيداً (2.7) ونسبة إيجابية (54.8%)، مما يُشير إلى تحسن نسبي في التناول الإعلامي في القطاع الخاص، ربما بسبب استقلاليته النسبية. في المقابل، تبقى القنوات التلفزيونية والإذاعات الخاصة في حدود التقييم "المنخفض" إلى "المتوسط"، مما يُظهر أن التحول في الأداء لم يصل بعد إلى جميع وسائط القطاع الخاص.

من الجدير بالذكر أن معامل الاختلاف يُظهر تبايناً في التصورات، حيث تُظهر الوسائط الحكومية التقليدية تشتتاً متوسطاً إلى عالٍ (0.57–0.599)، مما يُشير إلى تباين في التجارب، بينما تُظهر الوسائط الخاصة والرقمية تشتتاً منخفضاً، ما يُعزز من وحدة التقييم الإيجابي أو السلبي تجاهها.

يُظهر التحليل أن الثقة في وسائل الإعلام التقليدية منخفضة جداً، بينما تتركز آمال التحسين في الوسائط الرقمية، خصوصاً الحكومية. لكن حتى أفضل وسيلة لم تصل إلى تقييم "مرتفع"، مما يُؤكد أن الثقة الإعلامية بشكل عام لا تزال دون المستوى المطلوب. ويُبرز هذا الحاجة إلى إصلاح شامل في نمط التناول، وتدريب الإعلاميين، وتعزيز الشراكات والجمعيات، وإشراك ذوي الإعاقة أنفسهم في صناعة المحتوى، لا سيما في الوسائط التي ما زالت تُقصيهم.

جدول (10):

تحليل التشتت في اتجاهات الأشخاص ذوي الإعاقة نحو وسائل الإعلام المختلفة

	الوسيلة	معامل الاختلاف	مستوى التشتت	التفسير
1	القنوات التلفزيونية الحكومية	0.57	متوسط	تباين في التصورات
2	القنوات التلفزيونية الخاصة	0.527	متوسط	تباين في التصورات
3	الصحف الورقية والإلكترونية الحكومية	0.599	متوسط	تباين في التصورات
4	الصحف الورقية والإلكترونية الخاصة	0.352	منخفض	توافق على التقييم الإيجابي
5	الإذاعات المسموعة الحكومية	0.345	منخفض	توافق على التقييم المتوسط
6	الإذاعات المسموعة الخاصة	0.538	متوسط	تباين في التصورات
7	المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الحكومية	0.42	متوسط	تباين في التقييمات
8	المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الخاصة	0.381	منخفض	توافق على التقييم الإيجابي

يُظهر جدول تحليل معامل الاختلاف حسب نوع وسيلة الإعلام صورةً دقيقةً عن درجة التوافق أو التباين في التصورات بين أفراد العينة من الأشخاص ذوي الإعاقة. فبينما تُشير المتوسطات الموزونة إلى مستوى التقييم العام، فإن معامل الاختلاف يُقدّم بُعداً آخر لا يقل أهمية: مدى اتساق أو تفاوت آراء المُستجيبين حول أداء كل وسيلة.

تُظهر البيانات أن الوسائط الخاصة، خصوصاً الصحف والإذاعات والمواقع الإلكترونية، تتميّز بانخفاض معامل الاختلاف، مما يُشير إلى توافق نسبي عالٍ في التقييمات. فمعاملات 0.352 و0.345 و0.381 تعكس تصوراً متقارباً بين المُستجيبين، يُرجّح أن يكون ناتجاً عن جودة محتوى أكثر استقراراً، أو تغطية أقل تحيّزاً، أو تفاعلاً أفضل مع الجمهور. هذا التوافق، خصوصاً في "الصحف الخاصة" و"المواقع الخاصة"، يُعزز من مصداقية التقييمات الإيجابية أو المتوسطة التي حظيت بها هذه الوسائط.

في المقابل، تُظهر الوسائط الحكومية التقليدية، لا سيما التلفزيونية والصحفية، معاملات اختلاف متوسطة إلى مرتفعة (0.57–0.599)، مما يُشير إلى تباين واسع في التصورات.

فبينما قد يرى البعض أن هذه الوسائط تُغطي القضايا بشكل كافٍ، يرى آخرون العكس تماماً. هذا التشتت لا ينفي السلبية العامة، بل يُظهر أن الإدراك مشتت، ربما بسبب تباين في جودة البرامج، أو انتقائية في التغطية، أو تركيز على المناسبات دون القضايا اليومية.

أما المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الحكومية، فرغم حصولها على أعلى تقييم (متوسط 3.2)، إلا أن معامل الاختلاف (0.42) يُظهر تبايناً متوسطاً في التقييمات، مما يُشير إلى أن الثقة فيها ليست متجانسة، وربما تتركز في شريحة معينة من المتعلمين أو النشطين رقمياً، بينما لا تصل إلى شرائح أخرى.

يُبرز هذا التحليل أن التوافق في التقييم لا يرتبط بالضرورة بالإيجابية، بل باستقرار الأداء ووضوح الرسالة. فالوسائط الخاصة، رغم تقييمها المتوسط، تُظهر توافقاً أعلى، بينما الوسائط الحكومية، حتى في حالات التقييم النسبي، تُظهر تبايناً في الآراء. وهذا يُشير إلى أن الثقة الإعلامية لا تُبنى فقط على المحتوى، بل على الاتساق والشفافية والتفاعل، وهي صفات ما زالت مُتدهورة في المشهد الإعلامي الليبي، خصوصاً في وسائله التقليدية.

جدول (11):

مقترحات عينة الدراسة لتحسين التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة وترتيبها

	المقترح	التكرار	النسبة	الترتيب
1	زيادة التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة	420	95.2	2
2	إفساح المجال بشكل حقيقي وكثيف للأشخاص ذوي الإعاقة في وسائل الإعلام	140	31.7	9
3	تدريب الإعلاميين على فهم قضايا الإعاقة	400	90.7	3
4	ترجمة البرامج التلفزيونية إلى لغة الإشارة	370	83.9	5
5	منع استغلال ذوي الإعاقة في المتاجرة بالعواطف	350	79.4	6
6	دمج قضايا الإعاقة في البرامج والأخبار (مع وجودها في برامج منفصلة)	180	40.8	8
7	إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في إنتاج المحتوى الإعلامي	432	98.0	1
8	تعزيز الشراكات مع الجمعيات والمنظمات المختصة	380	86.2	4
9	توفير بيئة مُيسّرة في المؤسسات الإعلامية (كراسي متحركة، ممرات ومداخل خاصة، مواقف سيارات، إلخ)	220	49.9	7
	تم جمع وتحليل (المقترحات) واستخلاص الكلمات والعبارات المتكررة، مع دمج المتشابه.			

يُظهر تحليل المقترحات النصية الواردة من عينة الدراسة، والمُستخلصة من استجابات الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا، صورةً واضحةً وعميقةً حول احتياجاتهم من وسائل الإعلام، لا كمتلقين سلبيين للمحتوى، بل كفاعلين يسعون إلى إعادة بناء العلاقة مع المشهد الإعلامي على أسس من العدالة، والتمكين، والمشاركة. فما يريده هؤلاء ليس مجرد "تغطية" أكبر أو "ظهور" متكرر، بل هو تحول جوهري في نمط التناول الإعلامي، ينتقل من "الحديث عنهم" إلى "الاستماع إليهم"، ومن "التصوير النمطي" إلى "الإدماج الحقيقي". ويُعدّ هذا التحول تعبيراً عن وعي مجتمعي متقدم، يُدرك أن العدالة الإعلامية هي جزء لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية.

في صلب هذه الاحتياجات، يبرز الإشراك في إنتاج المحتوى الإعلامي كأولوية قصوى، حيث يُطالب الأشخاص ذوو الإعاقة بأن يكونوا صانعي قرار، ومُعدّين، ومحررين، ومراسلين، وليس مجرد "ضيوف" في برنامج أو "وجه" في تقرير. إن هذا المطلب، الذي تصدر جميع المقترحات الأخرى من حيث التكرار والنسبة، يُشير إلى رفض جماعي لنموذج الإعلام التقليدي الذي يُصوّرهم كأبطال مأساويين أو كمواضيع للشفقة، ويطالب بتبني نموذج تشاركي يُحقق مبدأ "لا شيء عنّا دوننا(Nothing About Us Without Us) "، وهو المبدأ الحقوقي العالمي الذي يُؤكد أن القرارات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة لا يمكن اتخاذها دون مشاركتهم الفعلية. فهم لا يطلبون التمثيل الرمزي، بل يطالبون بالسلطة في صناعة الصورة.

وإلى جانب الإشراك، تأتي ترجمة المحتوى المرئي إلى لغة الإشارة كأحد أبرز مطالب الشمولية، وهو ما يُظهر وعياً حاداً بحقوق ذوي الإعاقات السمعية في الوصول إلى المعلومات. فالكثير من البرامج التلفزيونية، خصوصاً تلك التي تحمل طابعاً رسمياً أو إخبارياً، تُنتج دون توفير ترجمة، ما يُقصي شريحة واسعة من المجتمع من المشاركة في الحوارات العامة. وطلب الترجمة ليس مجرد مطلب تقني، بل هو مطلب دستوري يُنادي بتكافؤ الفرص في التلقي والفهم، ويُعبّر عن رفض للتمييز البصري والسمعي في المشهد الإعلامي.

كما يُظهر تحليل المقترحات رفضاً صريحاً وحاسماً لاستغلال الأشخاص ذوي الإعاقة في استدرار العواطف، وهو ما يُعدّ من أخطر أشكال التمييز الإعلامي. فالعديد من البرامج التلفزيونية والمسلسلات تُقدّمهم كضحايا دائمين، تُستخدم قصصهم للبكاء أو التبرع، دون أن تُظهر إنجازاتهم، أو قدراتهم، أو دورهم في بناء المجتمع. ورفض هذا النمط من التناول يُشير إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يسعون إلى إعادة بناء الصورة الذهنية عنهم، من "المتضرر" إلى "الفاعل"، ومن "العبء" إلى "العنصر المنتج"، ومن "الاستدرار" إلى "الإلهام الحقيقي."

ويُلاحظ أن المقترحات تتجاوز البعد المعنوي إلى البعد البنائي والهيكلي، حيث يُطالب بإفساح المجال بشكل حقيقي وكثيف، أي أن يكون حضورهم في وسائل الإعلام ليس فقط في مناسبات معينة، بل كجزء من الحياة اليومية للإعلام. كما يُطالب بزيادة التغطية الإعلامية الخاصة بقضاياهم، لا كبرامج منفصلة تُعزل فيها قضايا الإعاقة، بل كمحتوى مُدمج في النشرات الإخبارية، والبرامج الحوارية، والدراما، والبرامج التثقيفية. ويشير البعض إلى أهمية التركيز على الإذاعات المسموعة، والمطويات، والبرامج الرمضانية، ومنصات التواصل الاجتماعي، باعتبارها وسائل فعّالة وذات انتشار واسع، مما يُظهر وعياً بآليات الوصول إلى الجمهور.

كما تظهر مقترحات حول تدريب الإعلاميين على فهم قضايا الإعاقة، وهو ما يُشير إلى إدراك عميق بأن القصور في التغطية لا ينبع فقط من النوايا، بل من الجهل بلغة الإعاقة، وحقوق الإنسان، والتمكين .فالكثير من الإعلاميين يتعاملون مع قضايا الإعاقة بحسٍّ إنساني

بدلاً من التعامل معها بحسٍّ حقوقي، مما يُنتج محتوىً إنسانياً نمطياً، لا يُحقق العدالة. وعليه، فإن المطلب بتدريب الإعلاميين هو مطلب إصلاحي جوهري، يُطالب بدمج قضايا الإعاقة في مناهج كليات الإعلام، وورش العمل المهنية.

وأخيراً، تظهر مقترحات حول تعزيز الشراكات مع الجمعيات والمنظمات المختصة، مما يُظهر رغبة في بناء نظام إعلامي تعاوني، لا يعمل بمعزل عن الخبرات الميدانية. فالجمعيات تمتلك الاتصال المباشر بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتُدرك احتياجاتهم بدقة، وعليه، فإن الشراكة معها تُعدّ ضمانة لدقة التغطية، وشموليتها، وفعاليتها.

ما يريدونه من وسائل الإعلام الليبية ليس "الشفقة"، ولا "الظهور"، ولا "الاحتفال السنوي"، بل هو إعادة بناء كاملة لعلاقتهم مع الإعلام، تقوم على:

- التمكين، لا الإقصاء...الشراكة، لا التهميش ...الشمولية، لا التمييز...الحقوق، لا الصدقة.

إنهم يطالبون بوسيلة إعلامية ليست عنهم، بل معهم، وسيلة تُعيد بناء الصورة، وتُعيد توزيع السلطة، وتُحقق العدالة. وتحقيق هذا المطلب لا يتطلب فقط تغييراً في المحتوى، بل يتطلب إرادة سياسية، ودعم مؤسسي، وتحولاً ثقافياً في المجتمع ككل. فوسائل الإعلام ليست مرآة للواقع فحسب، بل هي صانعة له، والسؤال الآن هو: هل تُريد وسائل الإعلام الليبية أن تصنع واقعاً يُقصي، أم واقعاً يُضمّن؟

جدول (12)

تحليل اتجاهات عينة الدراسة نحو جميع العبارات الواردة في الدراسة

بواسطة اختبار ويلكوكسون للرتب (Wilcoxon Signed-Rank Test)

رقم	العبارة	المتوسط	الوسيط	Z	P-VALUE	R (EFFECT SIZE)	الاتجاه	الدلالة
1	هناك برامج مخصصة تسلط الضوء على قضايا ذوي الإعاقة.	2.38	2	-8.76	<0.001	0.42	سلبي	دال
2	وسائل الإعلام تعطي الأولوية لحقوق ذوي الإعاقة في برامجها.	2.45	2	-8.34	<0.001	0.4	سلبي	دال
3	لإعلام الليبي يعكس بشكل عادل احتياجات ذوي الإعاقة وتطلعاتهم.	2.52	3	-6.91	<0.001	0.33	سلبي	دال
4	الإعلام يتعاون مع الجمعيات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.	2.6	3	-5.23	<0.001	0.25	سلبي	دال
5	قضايا الإعاقة يتم التعامل معها كموضوع ثانوي في وسائل الإعلام.	2.3	2	-9.87	<0.001	0.47	سلبي	دال
6	يتم تناول قضايا الإعاقة بطريقة إيجابية وغير نمطية.	2.25	2	-10.12	<0.001	0.48	سلبي	دال
7	تُقدم الصورة النمطية السلبية عن ذوي الإعاقة في وسائل الإعلام.	2.15	2	-10.95	<0.001	0.52	سلبي	دال
8	يتم التركيز على الجوانب السلبية في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.	2.35	2	-9.45	<0.001	0.45	سلبي	دال
9	يتم استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة في استدرار العواطف.	2.1	2	-11.2	<0.001	0.54	سلبي	دال
10	وسائل الإعلام تساهم في تحسين صورة ذوي الإعاقة لدى المجتمع.	2.55	3	-6.45	<0.001	0.31	سلبي	دال
11	الإعلام الليبي يشجع على احترام قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة.	2.65	3	-5.78	<0.001	0.28	سلبي	دال
12	يتم تناول قضايا الإعاقة بجدية في البرامج الإعلامية.	2.4	2	-8.1	<0.001	0.39	سلبي	دال
13	يُبرز الإعلام إنجازات الأشخاص ذوي الإعاقة وقدراتهم.	2.5	3	-7.1	<0.001	0.34	سلبي	دال
14	يُظهر الإعلام قصص نجاح الأشخاص ذوي الإعاقة.	2.3	2	-9.8	<0.001	0.47	سلبي	دال
15	تُعزز وسائل الإعلام قبول المجتمع بالأشخاص ذوي الإعاقة.	2.48	3	-7.5	<0.001	0.36	سلبي	دال
16	تُساهم وسائل الإعلام في تقليل التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.	2.58	3	-6.1	<0.001	0.29	سلبي	دال
17	هناك تغطية إعلامية لمبادرات تهدف إلى تحسين حياة ذوي الإعاقة.	2.7	3	-4.9	<0.001	0.24	سلبي	دال
18	تُسلط وسائل الإعلام الضوء على التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة.	2.75	3	-4.2	<0.001	0.2	سلبي	دال
19	تُقدم وسائل الإعلام حلولاً عملية لمشاكل الأشخاص ذوي الإعاقة.	2.68	3	-4.5	<0.001	0.21	سلبي	دال
20	تُعزز وسائل الإعلام مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار.	2.55	3	-6.3	<0.001	0.3	سلبي	دال
21	تُظهر وسائل الإعلام الأشخاص ذوي الإعاقة كأبطال في مجتمعهم.	2.45	2	-8	<0.001	0.38	سلبي	دال
22	تُقدم وسائل الإعلام محتوى يُشجع على التضامن مع ذوي الإعاقة.	2.6	3	-5.4	<0.001	0.26	سلبي	دال
23	يُمكن للأشخاص ذوي الإعاقة التعبير عن آرائهم في وسائل الإعلام.	2.8	3	-3.8	0.0001	0.18	سلبي	دال
24	تُسهم وسائل الإعلام في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.	2.72	3	-4.7	<0.001	0.22	سلبي	دال
25	تُسهم وسائل الإعلام في تحسين فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.	2.65	3	-5.1	<0.001	0.24	سلبي	دال
26	تُسهم وسائل الإعلام في تحسين البنية التحتية الخاصة بذوي الإعاقة.	2.6	3	-5.3	<0.001	0.25	سلبي	دال

يُقدّم جدول (12) تحليلاً شاملاً ودقيقاً لاتجاهات عينة الدراسة تجاه 26 عبارة تغطي أبعاداً متعددة لعلاقة وسائل الإعلام بقضايا الإعاقة، وذلك باستخدام اختبار ويلكوكسون للرتب (Wilcoxon Signed-Rank Test)، وهو الاختبار الأنسب للبيانات الرتبية (مقياس ليكرت).

يُقارن هذا الاختبار متوسطات الاستجابات مع نقطة الحياد (3.0)، لتحديد ما إذا كانت الاتجاهات إيجابية أو محايدة أم سلبية بشكل دال إحصائياً.

تُظهر النتائج بشكل قاطع أن الاتجاه العام نحو أداء وسائل الإعلام الليبي في تغطية قضايا الإعاقة هو سلبي بشكل مهيمن ودال إحصائياً. فجميع العبارات الـ26 أظهرت فروقاً دالة عن نقطة الحياد ($p < 0.001$ في 25 عبارة، و$p = 0.0001$ في عبارة واحدة)، مع متوسطات تتراوح بين 2.10 و2.80، جميعها أقل من 3.0، مما يُؤكد أن الثقة في الأداء الإعلامي منخفضة جداً.

تُظهر العبارات الأكثر سلبية، مثل "يتم استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة في استدرار العواطف" (متوسط 2.10) و"تقدم الصورة النمطية السلبية" (متوسط 2.15)، رفضاً جماعياً للنمطية والإقصاء، ويعكس ذلك إدراكاً حقوقياً متقدماً بأن الإعلام لا يُعالج قضاياهم بجدية أو احترام. في المقابل، تُعدّ العبارات المتعلقة بـ"التعبير عن الآراء" (متوسط 2.80) و"التعاون مع الجمعيات" (متوسط 2.72) من الأقل سلبية، لكنها لا تزال دون نقطة الحياد، مما يُشير إلى أن حتى المجالات التي تُعتبر "أفضل نسبياً" لا ترقى إلى مستوى التفاؤل.

قوة التأثير (r) تتراوح بين 0.18 و0.54، وتُشير إلى تأثيرات صغيرة إلى كبيرة، خصوصاً في العبارات المتعلقة بالاستغلال والنمطية، مما يُعزز من أهمية هذه القضايا في بنية الوعي الجماعي.

لا توجد عبارة واحدة أظهرت اتجاهاً إيجابياً أو محايداً غير دال. هذا يُؤكد أن السلبية ليست مجرد رأي فردي، بل هي إجماع مجتمعي على فشل منهجي في الأداء الإعلامي. الدراسة لا تُقدم فقط تشخيصاً للواقع، بل تُطلق نداءً واضحاً لإصلاح جذري في نمط التناول، ينتقل من "التحدث عنهم" إلى "الاستماع إليهم"، ومن "الاستدرار" إلى "الإدماج".

جدول (13)

تحليل الأبعاد الأربعة للاتجاهات نحو التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة (المتوسطات والتقييم الإحصائي)

البُعد	عدد العبارات	المتوسط العام	P-VALUE (VS 3)	الاتجاه العام
الاهتمام الإعلامي	5	2.41	<0.001	سلبي
طبيعة واتجاه المحتوى	7	2.29	<0.001	سلبي
تعزيز الوعي المجتمعي	5	2.57	<0.001	سلبي
المسؤولية الاجتماعية	9	2.65	<0.001	سلبي

يُقدّم جدول تحليل الأبعاد صورةً شموليةً عن تقييم عينة الدراسة لأداء وسائل الإعلام الليبي عبر أربعة أبعاد رئيسية تُغطي جوانب مختلفة من التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة. يُظهر التحليل أن جميع الأبعاد الأربعة تُظهر اتجاهاً سلبياً بشكل دال إحصائياً، حيث تُشير القيم

الموزونة إلى أن متوسط الاستجابات في كل بُعد يقع دون نقطة الحياد (3.0)، مع قيم p–value جميعها أقل من 0.001، مما يُؤكد أن هذه السلبية ليست صدفة، بل هي نتيجة جماعية دالة إحصائياً.

يُعدّ بُعد "طبيعة واتجاه المحتوى" (متوسط 2.29) الأكثر سلبية، مما يُشير إلى رفضاً حاسماً للنمطية، والتركيز على الجوانب السلبية، واستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة في استدرار العواطف. كما يُظهر بُعد "مدى الاهتمام الإعلامي" (متوسط 2.41) سلبية حادة، مما يُبرز إدراكاً بأن وسائل الإعلام لا تعطي الأولوية لقضايا الإعاقة، ولا تخصص لها برامج متخصصة، بل تُعاملها كموضوع ثانوي.

في المقابل، تُظهر الأبعاد "تعزيز الوعي المجتمعي" (متوسط 2.57) و"المسؤولية الاجتماعية" (متوسط 2.65) تقييمات أقل سلبية، لكنها تبقى دون نقطة الحياد، مما يُشير إلى أن أي تحسن نسبي في التغطية (كالتعاون مع الجمعيات أو التغطية للمبادرات) لم يصل بعد إلى مستوى يُغيّر الصورة العامة.

يُظهر التحليل أن الاتجاه العام تجاه وسائل الإعلام هو سلبي بشكل شامل ومتسق عبر جميع الأبعاد. فحتى المجالات التي يُمكن أن تُعتبر "أفضل نسبياً" لا تُظهر تفاؤلاً حقيقياً، بل تُعبّر عن تقييمات "أقل سلبية". هذا يُؤكد أن الثقة في الأداء الإعلامي منخفضة في جوهرها، وأن أي تحسين حقيقي يتطلب إصلاحاً جذرياً في نمط التناول، وليس فقط زيادة في الكمية.

جدول (14):

التوزيع العام لاتجاهات عينة الدراسة نحو التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة في ليبيا

الاستجابة	مجموع التكرارات	النسبة المئوية	الاتجاه
غير موافق بشدة	1,425	26.70%	سلبي جداً
غير موافق	1,390	26.10%	سلبي
محايد	980	18.40%	محايد
موافق	890	16.70%	ايجابي
موافق بشدة	635	12.00%	إيجابي جداً
المجموع	5,320	100%	

يُظهر توزيع الاستجابات أن الإدراك العام لعلاقة وسائل الإعلام الليبية بقضايا الإعاقة هو سلبي بشكل حاسم .فالأغلبية الساحقة من العينة، بما يزيد عن نصف إجمالي الاستجابات (52.8%،) تُعبّر عن عدم الرضا التام أو الجزئي، مع هيمنة واضحة للاستجابة "غير موافق بشدة" بنسبة 26.7%، تليها "غير موافق" بنسبة .26.1% هذا التراصف لا يُشير فقط إلى عدم الرضا، بل إلى إحباط عميق من طبيعة ومستوى التغطية الإعلامية.

في المقابل، لا تتجاوز النسبة الإيجابية التي تشمل "موافق" و"موافق بشدة" 28.7% "، مما يُظهر أن التقييمات الإيجابية، وإن وُجدت، فهي محدودة النطاق وليست كافية لتعديل الصورة العامة .كما أن 18.4% فقط من الاستجابات كانت محايدة، مما يُقلل من احتمال أن يكون التوجه السلبي ناتجاً عن قطبية حادة، ويشير بدلاً من ذلك إلى توافق اجتماعي على السلبية.

يُعزى هذا الاتجاه السلبي إلى عدة عوامل منها:

البيانات تُظهر أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يطالبون فقط بالمزيد من التغطية"، بل بالنوع مختلف من الإعلام"، يقوم على الإشراك، والتدريب، والشراكة، والشمولية، الفرصة متاحة الآن لتحويل هذا الاتجاه السلبي إلى دعوة للإصلاح، وليس إلى يأس.

جدول (15):

الفروق في الاتجاه العام نحو التغطية الإعلامية حسب النوع (نتائج اختبار مان–ويتني (Mann–Whitney U Test – U

المتغير	النوع	عدد	متوسط الرتب	U	P–VALUE	R (EFFECT SIZE)	الاتجاه
الاتجاه العام	ذكر	183	211.3	18,950	0.002	0.18	1
	أنثى	258	235.4				2

يُظهر التحليل أن الإناث من الأشخاص ذوي الإعاقة يظهرن اتجاهاً أكثر إيجابية تجاه تغطية وسائل الإعلام لقضاياهم مقارنة بالذكور، وبدرجة دلالة إحصائية عالية .(p = 0.002) يُعدّ هذا التباين دليلاً على أن الجنس يلعب دوراً في تشكيل التصورات الإعلامية، حتى ضمن فئة متجانسة نسبياً من حيث الإعاقة. أي أن اختبار مان– ويتني U أظهر أن الاتجاهات نحو وسائل الإعلام ليست متجانسة بين الجنسين، حيث تُظهر الإناث من ذوي الإعاقة تفاؤلاً أكبر من نظرائهن الذكور.

ويمكن تفسير هذا الفرق بعدة عوامل اجتماعية ونفسية وسلوكية:

- تُظهر الدراسات السابقة أن المرأة من ذوي الإعاقة غالباً ما تكون أكثر مشاركة في الأنشطة المجتمعية، والجمعيات، والمبادرات التنموية، مما يُعزز من تفاعلها مع وسائل الإعلام ويزيد من تفاؤلها تجاه التغطية.
- قد تكون الإناث أكثر ميلاً إلى التعبير عن آرائهن بشكل بنّاء، بينما قد يُظهر الذكور تقييماً أكثر نقداً وتشاؤماً، خصوصاً إذا شعروا أن وسائل الإعلام لا تعطيهم الأولوية.
- من الناحية المنهجية، فإن التأثير الصغير إلى المتوسط (r = 0.18) يُشير إلى أن الجنس، رغم أهميته، ليس العامل الوحيد أو الأقوى في تحديد الاتجاهات، بل هو متغير من بين عدة عوامل ديموغرافية واجتماعية كالعمر، نوع الإعاقة، التعليم.

جدول (16):

الفروق في الاتجاه العام نحو التغطية الإعلامية حسب نوع الإعاقة بواسطة اختبار كروسكال–واليسKruskal–Wallis H Test – H

المتغير	نوع الإعاقة	عدد	متوسط الرتب	H	DF	P–VALUE	H^2	الترتيب
الاتجاه العام	سمعية	147	248.7	21.45	3	<0.001	0.049	4
	بصرية	116	242.3					3
	حركية	98	221.5					2
	متعددة	80	195.6					1

يُظهر اختبار كروسكال–واليس H أن نوع الإعاقة يؤثر بشكل دال في تشكيل الاتجاهات تجاه وسائل الإعلام. فبينما يُظهر ذوو الإعاقات السمعية والبصرية تفاؤلاً نسبياً، يُعاني ذوو الإعاقات الحركية (والإعاقات المختلطة) من إحباط عميق ناتج عن الإقصاء الشامل. ويُعدّ هذا دليلاً على أن التغطية الإعلامية ليست شاملة، بل تُركز على فئات دون أخرى. ومن ثم، فإن أي استراتيجية إعلامية تهدف إلى تحسين التغطية يجب أن تُراعي الفروق بين أنواع الإعاقات، وتُخصص برامج وآليات تواصل تناسب كل فئة، مع منح الأولوية للشريحة الأكثر إقصاءً.

ففي هذا السياق كشفت متوسط الرتب:(Mean Rank) أن ذوي الإعاقات السمعية (248.7) والبصرية (242.3) يحتلون المرتبة العليا ما يعني أنهم يُظهرون اتجاهاً أقل سلبية، وذوو الإعاقات الحركية (221.5) وغير المحدد (195.6) يحتلون المرتبة الدنيا، مما يعني أنهم يُظهرون اتجاهاً أكثر سلبية.

ويُظهر التحليل أن الاتجاهات تجاه تغطية وسائل الإعلام لقضايا الإعاقة تختلف بشكل دال إحصائياً حسب نوع الإعاقة .فالفئة التي تُظهر أقل درجة من السلبية هي ذوو الإعاقات السمعية والبصرية، بينما تُظهر ذوو الإعاقات الحركية والذهنية/التوحد أعلى درجة من السلبية.

يمكن تفسير هذا التباين بعدة عوامل تتعلق بالوصول إلى المحتوى، وطبيعة التغطية، ودرجة الشمولية، فذوو الإعاقات السمعية والبصرية (أقل سلبية)، يُعدّ هذان النوعان من الإعاقات الأكثر تمثيلاً في وسائل الإعلام، خصوصاً مع وجود برامج تُترجم إلى لغة الإشارة، أو محتوى مكتوب يُناسب ضعاف البصر. هذا التمثيل، وإن كان ما يزال دون المستوى المطلوب، يُقلل من درجة الإحباط مقارنةً بالفئات الأخرى.

أما ذوو الإعاقات الحركية فهم (أكثر سلبية)، فعلى الرغم من أن إعاقتهم لا تمنع التلقي، إلا أنهم نادراً ما يظهرون في وسائل الإعلام كفاعلين، بل يُصوّرون غالباً كمتلقين للرعاية.

كما أن المؤسسات الإعلامية لا تمتلك بيئة ميسّرة (ممرات، مصاعد، مواقف) تسمح لهم بالمشاركة المباشرة.

يُضاف إلى ذلك أن الدراما والإعلانات تُهمّشهم، ولا تُظهرهم كجزء من الحياة اليومية.

أما فئة (أكثر من إعاقة) والتي قد تضم مجموعات تعاني من مزيج من الإعاقات المختلفة، فيُعدّ هذا التصنيف الأكثر إقصاءً إعلامياً، حيث لا توجد برامج متخصصة، ولا ترجمة، ولا محتوى يُناسب مستوى الفهم.

غالباً ما يُصوّرون بطرق نمطية أو عاطفية، تُركّز على "الضعف" بدلاً من "القدرات."

كما أن صوتهم غير مسموع، بسبب صعوبات في التعبير والحركة، مما يجعلهم أقل مشاركة في المقترحات والدراسات، وبالتالي أقل تمثيلاً.

توجد فروق دالة إحصائياً في الاتجاهات تجاه وسائل الإعلام بين أنواع الإعاقات.

ذوو الإعاقات الحسية (السمعية والبصرية) يُظهرون اتجاهاً أقل سلبية، ربما بسبب تمثيلهم النسبي في المحتوى.

ذوو الإعاقات الحركية (والمختلطة) يُظهرون اتجاهاً أكثر سلبية، نتيجة للإقصاء الشامل في التغطية والبنية التحتية.

هذه النتيجة تُعزز الحاجة إلى تحليلات فرعية حسب نوع الإعاقة في الدراسات المقبلة، لفهم كيف تتشكل التصورات الإعلامية ضمن كل فئة.

جدول (17)

الفروق في الاتجاه العام نحو التغطية الإعلامية حسب الفئة العمرية مع ترتيب المجموعات من الأكثر إلى الأقل سلبية

المتغير	الفئة العمرية	عدد	متوسط الرتب	H	P-VALUE	H^2	الترتيب
الاتجاه العام	أقل من 20	30	198.4	16.78	0.002	0.038	1
	20–30	132	215.6				2
	31–40	189	228.7				3
	41–50	87	240.2				4
	أكبر من 50	33	258.9				5

يُظهر تحليل الفروق في الاتجاهات تجاه تغطية وسائل الإعلام لقضايا الإعاقة حسب الفئة العمرية، باستخدام اختبار كروسكال–واليس H، وجود فروق دالة إحصائياً ($p = 0.002$) بين الفئات العمرية الخمس، مما يُشير إلى أن العمر يُشكل عاملاً مؤثراً في تشكيل التصورات الإعلامية. فمع تقدم العمر، يزداد متوسط الرتب تدريجياً، من 198.4 للشباب دون العشرين عاماً إلى 258.9 لكبار السن (أكبر من 50 سنة)، وهو ما يعكس اتجاهاً تدريجياً نحو تقلّص درجة السلبية مع التقدم في العمر.

يدل هذا التدرج على أن كبار السن يُظهرون تقييماً أقل سلبية مقارنة بالشباب، لا سيما الفئة العمرية الأصغر (أقل من 20 سنة) التي تُظهر أعلى درجة من السلبية. هذا التباين يُشير

إلى أن التصورات لا تتشكل فقط بفعل محتوى وسائل الإعلام، بل تتأثر بشكل جوهري بالسياق التفاعلي والخبرة الحياتية. فالشباب، الذين يُشكلون جيل الوسائط الرقمية، يُعولون على منصات التواصل الاجتماعي والتلفزيون الرقمي، والتي لا تُغطي قضاياهم بشكل كافٍ، مما يُعمّق إحساسهم بالإقصاء. في المقابل، قد يُظهر كبار السن تقييماً أقل سلبية، ليس بالضرورة لأن التغطية أفضل، بل لأنهم يُقدّرون حتى أشكال التمثيل الرمزي، أو لأن توقعاتهم من الإعلام أقل حدة، أو لأنهم أكثر تفاعلاً مع البرامج التقليدية التي قد تُخصص وقتاً محدوداً لقضايا الإعاقة.

رغم أن حجم التأثير ($\eta^2 = 0.038$) يُصنف كصغير، إلا أنه يُحمل دلالة منهجية مهمة، إذ يُؤكد أن التفاوت في التصورات يتجاوز المحتوى الإعلامي إلى التحولات الديموغرافية والاجتماعية. فالفئة العمرية ليست مجرد متغير إحصائي، بل تُجسّد تجارب مختلفة في التفاعل مع وسائل الإعلام، من حيث طبيعة الاستهلاك، ومستوى التوقع، ونوعية التمثيل. وبالتالي، فإن هذه النتيجة تُعزز أهمية استراتيجيات إعلامية متعددة الطبقات، تُراعي الفروق بين الأجيال، مع منح الأولوية للشباب من خلال محتوى رقمي تفاعلي يُعيد بناء الثقة في وسائل الإعلام، وتمكينهم من المشاركة الفعلية في صناعة القرار الإعلامي.

جدول (18):

الفروق في الاتجاه العام نحو التغطية الإعلامية حسب المستوى التعليمي مع ترتيب المجموعات من الأكثر إلى الأقل سلبية

المستوى التعليمي	عدد	متوسط الرتب	H	P-VALUE	H^2	الترتيب
أقل من المتوسط	95	210.3	9.12	0.028	0.021	1
ثانوي	132	223.7				2
جامعي	178	228.4				3
ماجستير فأعلى	36	245.6				4

يُظهر تحليل الفروق في الاتجاهات نحو تغطية وسائل الإعلام لقضايا الإعاقة حسب المستوى التعليمي، باستخدام اختبار كروسكال–واليس H، وجود فروق دالة إحصائياً ($p = 0.028$) بين الفئات التعليمية الأربع، مما يُشير إلى أن المستوى التعليمي يُشكل عاملاً مؤثراً في تشكيل التصورات الإعلامية. فمع ارتفاع المستوى التعليمي، يزداد متوسط الرتب تدريجياً، من 210.3 للحاصلين على تعليم دون المتوسط إلى 245.6 لمن يحملون شهادة الماجستير فأعلى، وهو ما يعكس اتجاهاً تدريجياً نحو تقلّص درجة السلبية مع تقدم التحصيل العلمي.

يدل هذا التدرج على أن الأفراد ذوي التعليم الأعلى، وخصوصاً الحاصلين على الشهادات الجامعية وما فوق، يُظهرون تقييماً أقل سلبية تجاه وسائل الإعلام، لا لأنهم أكثر تفاؤلاً بشكل عام، بل ربما لأنهم يمتلكون أدوات تحليلية أعمق تُمكّنهم من التمييز بين القصور المؤسسي والجهد الإعلامي المحدود، أو لأنهم أكثر تعرّضاً للبرامج المتخصصة أو المحتوى الرقمي. في

المقابل، تُظهر الفئة ذات المستوى التعليمي الأدنى (أقل من المتوسط) أعلى درجة من السلبية، وهو ما قد يُعزى إلى إحساسها بالانفصال عن الخطاب الإعلامي، الذي غالباً ما يُوجّه بلغة أكاديمية أو إعلامية غير متاحة، أو إلى محدودية وصولها إلى وسائل الإعلام البديلة.

رغم أن حجم التأثير ($\eta^2 = 0.021$) يُصنف كصغير، فإن دلالته المنهجية تبقى مهمة، إذ يُؤكد أن التفاوت في التصورات لا ينبع فقط من طبيعة الإعاقة أو العمر، بل من الإطار المعرفي والاجتماعي الذي يُشكّله التعليم. فالمعرفة لا تُغيّر فقط قدرة الفرد على التلقي، بل تُعيد تشكيل توقعاته من وسائل الإعلام، وتجعله أكثر قدرة على المطالبة بالتغيير بدلاً من الاكتفاء بالرفض، وبالتالي، فإن هذه النتيجة تُعزز أهمية دمج قضايا الإعاقة في المناهج التعليمية، ليس فقط كموضوع اجتماعي، بل كمحفّز لبناء وعي نقدي يُسهم في المساءلة الإعلامية.

جدول (19):

الفروق في الاتجاهات تجاه التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة حسب المتغيرات

المتغير	الأقل سلبية	المتوسط العام	الأكثر سلبية	المتوسط العام	P-VALUE	قوة التأثير
النوع	أنثى	2.78	ذكر	2.58	0.002	r = 0.18
نوع الإعاقة	سمعية	2.89	إعاقة متعددة	2.58	<0.001	η^2 = 0.049
الفئة العمرية	>50	2.95	<20	2.5	0.002	η^2 = 0.038
المستوى التعليمي	ماجستير فأعلى	2.85	أقل من المتوسط	2.6	0.028	η^2 = 0.021

يُقدّم الجدول أعلاه صورةً موجزةً وشاملةً عن الفروق في الاتجاهات تجاه تغطية وسائل الإعلام لقضايا الإعاقة حسب أربع متغيرات ديموغرافية رئيسية: النوع، نوع الإعاقة، الفئة العمرية، والمستوى التعليمي. تُظهر النتائج، المستمدة من اختبارات إحصائية غير معلمية (Mann–Whitney U و Kruskal–Wallis H)، أن الاتجاهات ليست متجانسة، بل تختلف بشكل دال إحصائياً بين الفئات، مما يُشير إلى أن تصورات الأشخاص ذوي الإعاقة تتشكل عبر عدسة متعددة الأبعاد من التجربة الحياتية والاجتماعية.

فمن حيث النوع، تُظهر الإناث اتجاهاً أكثر إيجابية (متوسط 2.78) مقارنة بالذكور (2.58)، وبدرجة دلالة عالية ($p = 0.002$) وتأثير صغير إلى متوسط ($r = 0.18$). يُشير هذا إلى أن المرأة من ذوي الإعاقة قد تكون أكثر مشاركة في الأنشطة المجتمعية أو أكثر تفاعلاً مع وسائل الإعلام، مما يُعزز من تفاؤلها النسبي.

أما حسب نوع الإعاقة، فإن ذوي الإعاقات السمعية يُظهرون أعلى متوسط (2.89)، في حين أن ذوي الإعاقات المختلطة أو الذهنية يُظهرون أقل تفاؤل (2.58)، مع فرق دال جداً ($p < 0.001$) وتأثير صغير ($\eta^2 = 0.049$). هذا يُبرز فجوةً في الشمولية الإعلامية، حيث تُغطى الإعاقات الحسية (السمعية والبصرية) بشكل أفضل نسبياً من غيرها.

وفيما يتعلق بالعمر، يُظهر كبار السن (51–60 سنة) أعلى تفاؤل (2.95)، بينما يُظهر الشباب دون العشرين أقل تقييم (2.50)، مع فرق دال ($p = 0.002$) وتأثير صغير ($\eta^2 = 0.038$). يُرجّح أن هذا يعود إلى تباين في توقعات الأجيال، أو في طبيعة التفاعل مع وسائل الإعلام التقليدية مقابل الرقمية.

وأخيراً، حسب المستوى التعليمي، يزداد التفاؤل مع ارتفاع التحصيل، حيث يُظهر حاملو الماجستير أعلى متوسط (2.85)، مقابل أقل من المتوسط (2.60)، مع فرق دال ($p = 0.028$) وتأثير صغير ($\eta^2 = 0.021$)، مما يُشير إلى أن التعليم يُعزز من القدرة على تحليل المحتوى الإعلامي بمنطقية ونقد بنّاء.

يُظهر هذا التلخيص أن كبار السن، والإناث، وذوي الإعاقات السمعية، وحاملي الشهادات العليا هم الفئات الأكثر تفاؤلاً، بينما الشباب، والذكور، وذوي الإعاقات الذهنية، وذوي التعليم المحدود هم الأكثر سلبية. هذه الفروق، رغم صغر حجم التأثير، تحمل دلالة منهجية عميقة، تُؤكد أن العدالة الإعلامية لا تُبنى بمعزل عن السياقات الاجتماعية والفردية.

جدول (20):

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للاتجاه العام نحو التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة

المتغير	الفئة	المعامل غير القياسي (B)	الخطأ المعياري (SE)	معامل بيتا (B)	T	P-VALUE
الثابت* *(Intercept)	—	2.31	0.087	—	26.52	<0.001
النوع	أنثى	0.2	0.062	0.152	3.23	0.001
	الذكور	0	—	—	—	—
الفئة العمرية	أكبر من 50	0.35	0.091	0.271	3.85	<0.001
	41–50 سنة	0.28	0.089	0.215	3.15	0.002
	31–40 سنة	0.18	0.085	0.138	2.12	0.035
	20–30 سنة	0.1	0.082	0.077	1.22	0.223
	أقل من 20 سنة	0	—	—	—	—
نوع الإعاقة	سمعية	0.31	0.071	0.243	4.36	<0.001
	بصرية	0.27	0.075	0.201	3.6	<0.001
	حركية	−0.03	0.078	−0.021	−0.38	0.702
	إعاقة متعددة	0	—	—	—	—
المستوى التعليمي	ماجستير فأعلى	0.25	0.089	0.187	2.81	0.005
	جامعي	0.18	0.062	0.135	2.9	0.004
	ثانوي	0.1	0.058	0.075	1.72	0.086
	أقل من المتوسط	0	—	—	—	—
R^2					0.29	
Adjusted R^2					0.28	
F					14.76	

يُظهر تحليل الانحدار أن الاتجاهات تجاه وسائل الإعلام ليست عشوائية، بل تُشكل عبر تفاعل معقد من العوامل الديموغرافية والاجتماعية. فالعمر، والجنس، ونوع الإعاقة، والتعليم، كلها تُساهم في تشكيل التصورات، مع هيمنة واضحة للفئات الأكثر تمثيلاً وانخراطاً. وتُعدّ هذه النتائج دعوة للسياسات الإعلامية لتبني نهجاً تشاركياً، يُراعي الفروق بين الفئات، ويُركز على تمكين الشريحة الأكثر إقصاءً.

يُقدّم جدول نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد صورةً تحليليةً شاملةً لعوامل التأثير في الاتجاه العام تجاه وسائل الإعلام بين الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا، وذلك بناءً على عينة من 441 مُستجيباً. يُعدّ هذا التحليل أداة إحصائية متقدمة تُستخدم لفهم العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية (كالنوع، العمر، نوع الإعاقة، والمستوى التعليمي) وبين الاتجاهات النفسية تجاه التغطية الإعلامية، مع تقدير حجم واتجاه تأثير كل متغير بشكل منفصل، مع التحكم في تأثيرات المتغيرات الأخرى.

يُظهر النموذج العام دلالة إحصائية عالية ($F = 14.76$، $p < 0.001$)، مما يُؤكد أن مجموعة المتغيرات المستقلة مجتمعةً تُفسر تبايناً ذا دلالة إحصائية في الاتجاه العام. وتكشف قيمة $R^2 = 0.29$ و$\text{Adjusted } R^2 = 0.28$ أن 29% من التباين في الاتجاهات يُفسر بواسطة هذه المتغيرات الأربعة، وهي نسبة جيدة في الدراسات الاجتماعية، حيث نادراً ما تُفسر العوامل الديموغرافية أكثر من 30% من التباين في الاتجاهات.

تحليل تأثير المتغيرات الفردية

يُظهر التحليل أن أربعة متغيرات رئيسية تُؤثر على الاتجاهات، لكن بدرجات متفاوتة من القوة والدلالة:

1. **النوع:** يُظهر المتغير تأثيراً دالاً، حيث تُسجّل الإناث معاملاً إيجابياً ($B = 0.20$، $p = 0.001$) مقارنةً بالذكور (الذين يُعدّون الفئة المرجعية). وهذا يعني أن الإناث يُظهرن اتجاهاً أكثر إيجابية بـ0.20 وحدة على مقياس ليكرت مقارنةً بالذكور، مع التحكم في باقي المتغيرات. ويُعزى هذا التفوق إلى مدى مشاركتهن الأعلى في الأنشطة المجتمعية والجمعيات، أو إلى طبيعة تفاعلهم مع وسائل الإعلام، كما أشارت الدراسات السابقة إلى أن المرأة من ذوي الإعاقة غالباً ما تكون أكثر تفاؤلاً وانخراطاً.

2. **الفئة العمرية:** يظهر هذا المتغير تأثيراً تدريجياً ودالاً ($p < 0.001$) لصالح كبار السن. ففئة الأكبر من 50 سنة تُظهر أعلى تأثير ($B = 0.35$)، تليها فئة 41–50 سنة ($B = 0.28$)، ثم 31–40 سنة ($B = 0.18$). في المقابل، لا تُظهر فئة 20–30 سنة تأثيراً دالاً ($p = 0.223$)، وفئة أقل من 20 سنة (المرجعية) هي الأقل تفاؤلاً. ويُشير هذا إلى أن الثقة في

وسائل الإعلام تزداد مع التقدم في العمر، ربما بسبب تفضيل كبار السن للوسائط التقليدية (كالتلفزيون والإذاعة)، أو انخفاض توقعاتهم، أو خبرتهم الطويلة في التفاعل مع الإعلام.

3. نوع الإعاقة: يعد هذا المتغير من بين الأقوى تأثيراً. فذوو الإعاقات السمعية (B = 0.31) والبصرية (B = 0.27) يُظهرون اتجاهاً أكثر إيجابية، مما يُشير إلى أن الوسائط الإعلامية تُراعي احتياجاتهم النسبية، مثل الترجمة إلى لغة الإشارة أو المحتوى المكتوب. وذوو الإعاقات الحركية (B = −0.03) لا يُظهرون فرقاً دالاً، مما قد يُشير إلى أن التحديات الجسدية لا تؤثر بشكل مباشر على التصورات الإعلامية. أما ذوو الإعاقات الذهنية/المتعددة (المرجعية) يُظهرون أقل تفاؤل، مما يُبرز إقصاءً حاداً في التغطية الإعلامية، وغياب التكيّف مع احتياجاتهم في الفهم والوصول.

4. **المستوى التعليمي:** يُظهر تأثيراً تراكمياً ودالاً، حيث تزداد درجة التفاؤل مع ارتفاع التحصيل العلمي. فحاملي الماجستير فأعلى (B = 0.25) يُظهرون أعلى تفاؤل، يليهم الجامعيون (B = 0.18). أما فئة الثانوي (B = 0.10) تقترب من الدلالة (p = 0.086)، بينما أقل من المتوسط (المرجعية) هم الأقل تفاؤلاً. يُعزى هذا إلى زيادة القدرة على التحليل النقدي، أو إلى الانخراط في مجالات تتطلب تفاعلاً مع الإعلام.

بالتالي يمكن القول إن العمر ونوع الإعاقة هما من أقوى المتغيرات التنبؤية، حيث يُظهران تأثيرات كبيرة ودالة.

– النوع والتعليم يُشكلان عوامل اجتماعية مركّبة: فالإناث والأشخاص من الإعاقات الحسية يُظهرون اتجاهاً أكثر إيجابية، بينما يُعاني ذوو الإعاقات الذهنية من إقصاء ممنهج.

– 29% من التباين المفسر يُشير إلى أن هناك عوامل أخرى (كالخبرة الإعلامية، التعرض للبرامج، الدعم المجتمعي) تؤثر أيضاً، وتحتاج إلى دراسة مستقبلية.

نتائج الدراسة

أولاً: النتائج الرئيسية وفق أبعاد الدراسة

1. نتائج تحليل الاتجاهات العامة:

أكدت الدراسة بشكل قاطع صحة الفرضية الرئيسية التي تنص على أن الاتجاهات العامة تنحدر إلى السلبية المطلقة بمتوسط أقل من 3.0، $p < 0.001$، حيث أظهر التحليل الإحصائي ما يلي:

- الاتجاه العام سلبي بشكل مطلق، حيث لا توجد أي عبارة تجاوزت المتوسط 2.2 من أصل 5، مما يشير إلى تقييم سلبي من قبل عينة الدراسة للأداء الإعلامي بشكل عام.
- السلبية متعددة الأبعاد حيث توزعت عبر الأربعة أبعاد الرئيسية للدراسة:
  - طبيعة واتجاه المحتوى بمتوسط بلغ 2.29 وهو أصغر من نقطة الحياد.

- مدى الاهتمام الإعلامي بمتوسط 2.41 وكذلك هو أصغر من نقطة الحياد.
- تعزيز الوعي المجتمعي بمتوسط 2.57 وهو أيضاً أصغر من نقطة الحياد.
- المسؤولية الاجتماعية بمتوسط 2.65 وهو أصغر من نقطة الحياد.

كما أظهر تحليل ويلكوكسون للرتب الموقعة (Wilcoxon Signed-Rank Test) دلالة إحصائية عالية ($p<0.001$) لجميع الأبعاد، مما يؤكد رفضاً مجتمعياً حاسماً للنمطية والتركيز على الجوانب السلبية واستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة في استدرار العواطف، ورفض لإهمال قضايا الإعاقة وتقديمها كموضوع ثانوي.

2. نتائج الفروق حسب المتغيرات الديموغرافية:

أكدت الدراسة صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تقول: توجد فروق دالة إحصائياً في الاتجاهات حسب المتغيرات ($p < 0.05$، $r \geq 0.18$)"، حيث أظهر تحليل كروسكال-واليس وماني-ويتني ما يلي:

- حسب نوع: الإناث أظهرن تفاؤلاً أكبر بمتوسط 2.78 مقارنة بالذكور بمتوسط 2.58 مع فرق دال إحصائياً ($p=0.002$، $r=0.18$)
- حسب نوع الإعاقة: كانت الإعاقة السمعية الأكثر تفاؤلاً بمتوسط 2.89 مقابل الإعاقة المختلطة بمتوسط 2.58 مع فرق دال ($p<0.001$، $\eta^2=0.049$)
- حسب الفئة العمرية: الفئة العمرية الأكبر من 50 سنة كانت الأكثر تفاؤلاً بمتوسط 2.95 مقابل فئة أقل من 20 بمتوسط 2.5 مع فرق دال ($p=0.002$، $\eta^2=0.038$)
- حسب المستوى التعليمي: حملة الماجستير فأعلى أظهروا سلبية أقل بمتوسط 2.85 مقابل من هم دون المستوى التعليمي المتوسط بمتوسط 2.6 مع فرق دال ($p=0.028$، $\eta^2=0.021$)

كما أظهر تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن المتغيرات الديموغرافية تفسر 29% من التباين في الاتجاهات ($R^2=0.29$)، مع كون العمر ونوع الإعاقة أقوى المتغيرات تأثيراً في الاتجاه.

3. تقييم الأشخاص ذوي الإعاقة لوسائل الإعلام المختلفة:

أكدت الدراسة جزئياً الفرضية الفرعية الثانية القائلة: (تحصل الوسائل الرقمية المستحدثة والخاصة على تقييمات أعلى من التقليدية والحكومية)، حيث أظهر التحليل ما يلي:

- تفوق الوسائل الرقمية المستحدثة حيث حصلت على تقييمات أعلى من الوسائل التقليدية.
- الوسائل الحكومية الرقمية المستحدثة حصلت على تقييمات أعلى من الوسائل الخاصة، مما يشير إلى أن نوع الوسيلة (رقمية) أهم من ملكيتها (حكومية/خاصة).
- أظهرت الوسائل الخاصة تبايناً أقل في التقييمات، مما يشير إلى تصور أكثر تجانساً لدورها.

4. نتائج تحليل الأبعاد:

أظهر تحليل الأبعاد الأربعة توزيعاً غير متساوٍ للسلبية:

- الاتجاهات نحو طبيعة المحتوى المقدم في وسائل الإعلام الليبية كانت الأكثر سلبية بمتوسط 2.29، مع رفض واضح للصور النمطية والاستغلال العاطفي.
- الاتجاهات نحو الاهتمام الإعلامي جاء بمتوسط 2.41، مع إقصاء لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التغطية (51% "غير موافق بشدة").
- الاتجاهات نحو تعزيز الوعي المجتمعي كانت بمتوسط 2.57، مع بصيص أمل نسبي في التعاون مع الجمعيات والمنظمات والهيئات المعنية.
- الاتجاهات نحو المسؤولية الاجتماعية جاءت بمتوسط 2.65، ما يشير إلى أن أي تحسن نسبي في التغطية لم يصل بعد إلى مستوى يغير الصورة العامة.

ثانياً: التوصيات

- تطوير إطار نظري متكامل من دمج نظرية التمثيل الإعلامي مع مبدأ "لا شيء عنا دوننا" لفهم أعمق لعلاقة الأشخاص ذوي الإعاقة بوسائل الإعلام.
- إجراء دراسات مقارنة مع سياقات عربية وأجنبية لفهم الفروق الثقافية في التغطية الإعلامية.
- إنشاء برامج دورية تُنتج بالشراكة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز على المحتوى التفاعلي الذي يعكس تجاربهم الحقيقية.
- تشكيل لجان متخصصة لمراجعة المحتوى الإعلامي لرصد الصور النمطية.
- عقد ورش عمل حول لغة الإعاقة وعدم النمطية لتدريب الصحفيين والإعلاميين.
- إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة المحتوى كمذيعين، كاتبين، أو مستشارين فنيين.
- تعزيز الشراكات مع الجمعيات المختصة بالإعاقة لضمان موثوقية المحتوى.
- ضمان وصول المحتوى إلى ذوي الإعاقات السمعية، كمتطلب دستوري لتكافؤ الفرص.
- تضمين معايير للشمولية والوصول في التشريعات الإعلامية لضمان تمثيل عادل.
- تقديم دعم مالي وتشريعي للشراكات بين المؤسسات الإعلامية والجمعيات المختصة بالإعاقة.
- تطوير معايير مهنية واضحة لضمان جودة التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة.
- إنشاء لجنة مستقلة لمراقبة التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة وتقييم مدى التزامها بمعايير العدالة.

التوصيات العلمية والعملية

1. تطوير برامج إعلامية متخصصة:

– إنشاء برامج دورية (تلفزيونية، إذاعية، رقمية) تُنتج بالشراكة مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

2. تدريب الإعلاميين:

– تضمين مساقات عن "الإعاقة والحقوق" في كليات الإعلام.

– ورش عمل حول لغة الإعاقة وعدم النمطية.

3. تعزيز الشراكات مع الجمعيات:

– تعميم نموذج التعاون مع الجمعيات كمصدر موثوق للمحتوى.

4. إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة المحتوى:

– كمذيعين، كاتبين، أو مستشارين فنيين.

5. تغطية مستمرة للمبادرات:

– تحويل التغطية من "مناسباتية" إلى "مستمرة".

6. مراجعة المحتوى الإعلامي:

– تحليل المحتوى (Content Analysis) لرصد الصور النمطية.

دراسات مستقبلية مقترحة

- إجراء تحليل محتوى لوسائل الإعلام الليبية لفهم الصور النمطية والتمثيلات السائدة.
- دراسة تأثير التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة على الوعي المجتمعي العام.
- دراسة تأثير وسائل الإعلام الرقمية على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم.
- تقييم تأثير التدريب الإعلامي على تحسين جودة التغطية لقضايا الإعاقة.

الخلاصة:

تبين من خلال تحليل اتجاهات ذوي الإعاقة نحو تناول قضاياهم في وسائل الإعلام الليبية، أن الإعلام الليبي حسب رأي العينة يظهر إهمالاً واضحاً لقضايا الإعاقة، خاصة في مجالات الحقوق، كما أظهرت النتائج أن الإعلام الليبي يعاني من النمطية، حيث يتجلى هذا في التركيز على "الضعف" و"الاستدرار العاطفي" كسمة سائدة في التناول الإعلامي، مع غياب التمثيل العادل الذي يعكس قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة. فضلاً عن وجود عدم العدالة في التمثيل، فالإعلام لا يعكس احتياجات وتطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة، بل يصورهم من منظور "الرحمة" بدلاً من "الحقوق"، مما يعزز الصور النمطية ويضعف التمكين. وعلى الرغم من ذلك يوجد بصيص أمل في التعاون مع الجمعيات، حيث يعتبر التعاون مع الجمعيات

المجال الوحيد الذي يُظهر تقييمات أقل سلبية، لكنه ما يزال دون المستوى المطلوب، مما يشير إلى أن الشراكة المجتمعية قد تكون مساراً فعالاً للتحسين.

هذه النتائج تؤكد أن السلبية ليست مجرد "عدم رضا"، بل هي رفض جماعي لنموذج إعلامي يُقصي، ويُنمّط، ويُستدرج عاطفياً، ويؤكد على الفشل المنهجي في أداء وسائل الإعلام، ليس على مستوى "الكم"، بل على مستوى "الجودة" و"العدالة" و"الشمولية".

وبالتالي يمكن القول إن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يطالبون فقط بالمزيد من التغطية، بل بنوع مختلف من الإعلام يقوم على الإشراك والتدريب والشمولية. لا يطالبون بوسيلة إعلامية تتحدث عنهم، بل معهم وبهم، وسيلة تعيد بناء الصورة، وتعيد توزيع الأدوار، وتحقق العدالة. وتحقيق هذا المطلب لا يتطلب فقط تغييراً في المحتوى، بل يتطلب إرادة سياسية، ودعم مؤسسي، وتحول ثقافي في المجتمع ككل. فوسائل الإعلام ليست مرآة للواقع فحسب، بل هي صانعة له، والسؤال الآن هو: هل تريد وسائل الإعلام الليبية أن تصنع واقعاً يُقصي ويفرق، أم واقعاً يحوي ويوحد ؟

قائمة المراجع

1- السعيد، هلا، (2022) تقييم واقع وسائل الإعلام ودورها في خدمة قضايا الأشخاص ذوي الاعاقة، الموقع الرسمي لمركز الدوحة العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، متاح على : dic-specialneeds.com/2022/12/13/ تاريخ الزيارة 12 أغسطس 2025 .

2- شاهين، هالة عطية، وشبيلي، ميرال يحيى. (2019). اتجاهات ذوي الاحتياجات الخاصة لمتابعة وسائل الإعلام وإشباع احتياجاتهم: دراسة ميدانية على عينة من المكفوفين والصم في منطقة جازان. المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، 9(3)، 120–145 .

3 -Cusick, A., & Hamed El Sahly, R. M. (2018). People with Disability in Libya are a Medicalised Minority: Findings of a Scoping Review. Scandinavian Journal of Disability Research, 20(1), 182–196. https://doi.org/10.16993/sjdr.2

4 -Benomir, A. M., Nicolson, R. I., & Beail, N. (2016). Attitudes towards people with intellectual disability in the UK and Libya: A cross-cultural comparison. Research in Developmental Disabilities, 51-52(2), 1–9. https://doi.org/10.1016/j.ridd.2015.12.009

5 -Cusick, A., & Hamed El Sahly, R. M. (2018). People with Disability in Libya are a Medicalised Minority: Findings of a Scoping Review. Scandinavian Journal of Disability Research, 20(1), 182–196. https://doi.org/10.16993/sjdr.2

6- مصطفى، عبدالله أحمد. (2022). الإعلام الرقمي الجديد وذوي الاحتياجات الخاصة: التحديات والفرص والرُّؤى المستقبلية. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، 21(2)، 293–315.

7- العلي، عقبة عبد النافع. (2023). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل ثقافة الشباب: دراسة تحليلية على عينة عشوائية من طلاب جامعة دمشق (يناير 2023 – مارس 2023). مجلة HNSJ، 4(5)، 1–15. https://doi.org/10.53796/hnsj4513

8- إدريس، فتحي جاب الله. (2025). سيكولوجية الإعلام في التعامل مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (16)، ص ص 680–710.

9 -Cusick, A., & Hamed El Sahly, R. M. (2018). People with Disability in Libya are a Medicalised Minority: Findings of a Scoping Review. Scandinavian Journal of Disability Research, 20(1), 182–196. https://doi.org/10.16993/sjdr.2

[10]- السعيد، هلا، (2022) تقييم واقع وسائل الإعلام ودورها في خدمة قضايا الأشخاص ذوي الاعاقة، الموقع الرسمي لمركز الدوحة العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، متاح على : dic- specialneeds.com/2022/12/13/ تاريخ الزيارة 12 أغسطس 2025 .

11- شاهين، هالة عطية، وشبيلي، ميرال يحيى. (2019). اتجاهات ذوي الاحتياجات الخاصة لمتابعة وسائل الإعلام وإشباع احتياجاتهم: دراسة ميدانية على عينة من المكفوفين والصم في منطقة جازان. المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، 9(3)، 120–145.

[12]- إدريس، فتحي جاب الله. (2025). سيكولوجية الإعلام في التعامل مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (16)، ص ص 680–710.

[13]- المقرحي، نسرين سعد. (2025). دور وسائل الإعلام الحديثة في معالجة مشاكل التعليم العالي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة (مواقع التواصل الاجتماعي نموذجاً): دراسة ميدانية على ذوي الإعاقة المنتسبين لجمعية الحرية. مجلة بحوث الاتصال، 9(1)، 730–754. https://azujournals.ly/index.php/jcr/article/view/73

[14]- العلي، عقبة عبد النافع. (2023). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل ثقافة الشباب: دراسة تحليلية على عينة عشوائية من طلاب جامعة دمشق (يناير 2023 – مارس 2023). مجلة HNSJ، 4(5)، 1–15. https://doi.org/10.53796/hnsj4513

[15]- مصطفى، عبدالله أحمد. (2022). الإعلام الرقمي الجديد وذوي الاحتياجات الخاصة: التحديات والفرص والرُّؤى المستقبلية. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، 21(2)، 293–315.

[16]- السعيد، هلا. (2022) تقييم واقع وسائل الإعلام ودورها في خدمة قضايا الأشخاص ذوي الاعاقة، الموقع الرسمي لمركز الدوحة العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، متاح على : dic- specialneeds.com/2022/12/13/ تاريخ الزيارة 12 أغسطس 2025 .

[17]- شاهين، هالة عطية، وشبيلي، ميرال يحيى. (2019). اتجاهات ذوي الاحتياجات الخاصة لمتابعة وسائل الإعلام وإشباع احتياجاتهم: دراسة ميدانية على عينة من المكفوفين والصم في منطقة جازان. المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، 9(3)، 120–145.

[18] -Cusick, A., & Hamed El Sahly, R. M. (2018). People with Disability in Libya are a Medicalised Minority: Findings of a Scoping Review. Scandinavian Journal of Disability Research, 20(1), 182–196. https://doi.org/10.16993/sjdr.2

[19] -Benomir, A. M., Nicolson, R. I., & Beail, N. (2016). Attitudes towards people with intellectual disability in the UK and Libya: A cross-cultural comparison. Research in Developmental Disabilities, 51-52(2), 1–9. https://doi.org/10.1016/j.ridd.2015.12.009

[20]- الهياتل، خالد محمود، والخطيب، عاكف عبد الله. (2016). اتجاهات الإعلاميين الأردنيين نحو الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن النموذج الاجتماعي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ـ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، 38 (5)، 183–198.

[21] - Setia, M. S. (2016). Methodology Series Module 3: Cross-sectional Studies. Indian Journal of Dermatology, 61(3), 261-264. https://doi.org/10.4103/0019-5154.182410

22 Polit, D. F., & Beck, C. T. (2017). Nursing research: Generating and assessing evidence for nursing practice (10th ed.). Wolters Kluwer

23 Siedlecki, S. L. (2020). Understanding descriptive research designs and methods. ClinicalNurse Specialist, 34(1), 3-4. https://doi.org/10.1097/NUR.0000000000000491

24 .Burns, N., & Grove, S. K. (2011). The practice of nursing research: Appraisal, synthesis, and generation of evidence (7th ed.). Elsevier.

25 .Mokkink, L. B., Terwee, C. B., Patrick, D. L., Alonso, J., Stratford, P. W., Knol, D. L., & de Vet, H. C. (2010). The COSMIN checklist for assessing the methodological quality of studies on measurement properties of health status measurement instruments: an international Delphi study. Quality of Life Research, 19(4), 539-549. , p. 541 https://doi.org/10.1007/s11136-010-9606-8

26 .Creswell, J. W., & Plano Clark, V. L. (2018). Designing and conducting mixed methods research (3rd ed.). Sage Publications p. 132.
27. Creswell, J. W. (2018). Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches (5th ed.). Sage Publications.
28 Setia, M. S. (2016). Methodology Series Module 3: Cross-sectional Studies. Indian Journal of Dermatology, 61(3), 261-264. p. 261 https://doi.org/10.4103/0019-5154.182410
29 Bryman, A. (2016). Social research methods (5th ed.). Oxford University Press. p. 194.
30-انظر المزيد

- Creswell, J. W. (2018). Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches (5th ed.). Sage Publications.
- Bryman, A. (2016). Social research methods (5th ed.). Oxford University Press.

31-Charlton, J. I. (1998). Nothing About Us Without Us: Disability, Oppression, and Empowerment. University of California Press. P3
32 - للمزيد أنظر: الأمم المتحدة، اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المواد 3 – 4.
33 Shakespeare, T. (2006). The Social Model of Disability. In L. Davis (Ed.), The Disability Studies Reader (2nd ed., pp. 569-579). Routledge.
34 Meekosha, H., & Shuttleworth, R. (2009). What's so 'critical' about critical disabilitystudies?Disability&Society,24(4),889-900. https://doi.org/10.1080/09687590902835056.
35 Priestley, M. (2003). Disability Research in a Postmodern World. Disability & Society, 18(5), P.185 https://doi.org/10.1080/0968759032000118772
36 Watermeyer, B., et al. (2016). Disability and participation in research: A systematic review of participatory research involving people with disabilities. DisabilityandRehabilitation,38(12),p1120 https://doi.org/10.3109/09638288.2015.1074732
37 Alnahhal, K., & Harpur, P. (2020). Disability inclusion in the United Arab Emirates: A qualitative analysis. International Journal of Inclusive Education, 24(8), p 895 https://doi.org/10.1080/13603116.2018.1511624
38 Devlieger, P., Campbell, F., & Riddell, S. (2000). Disability and Culture: An International Reader. Disability Studies Quarterly, 20(3),p 45
39 Förschler, S. (2018). Disability representation in the media: A study of audience perceptions.Media,Culture&Society,40(5),p732. ttps://doi.org/10.1177/0163443717729901
40 Kras, D., et al. (2021). Implementing the "Nothing About Us Without Us" principle in media organizations: A qualitative study. Journal of Community and Applied Social Psychology, 31(4), p 415. https://doi.org/10.1002/casp.2521